الأمم المتحدة

A/63/182

الجمعية العامة

Distr. : General
28 July 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٩١ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

مذكرة من الأمين العام

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بموجب قرارها ٧٢/٦١، أن ينشئ فريقا من الخبراء الحكوميين، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٨، للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، وأن يحيل تقرير فريق الخبراء إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها الثالثة والستين. وهذا التقرير مقدمٌ بناء على ذلك الطلب.

* A/63/150.

160908 090908 08-44175 (A)

تقرير فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٦١ للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

موجز

أكد فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٦١ أن مشكلة تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية هي، إلى حد كبير، نتيجة لعدم وجود سياسات وممارسات ملائمة لإدارة هذه المخزونات، وبالتالي يجب النظر إليها في السياق الأوسع لإدارة المخزونات. ويلاحظ هذا التقرير أن مخزونات الذخيرة التي تودع في أماكن غير مناسبة أو تدار بشكل سيئ تشكل خطرا بالغا لأنها قد تفقد استقرارها وتهدد السلامة العامة عن طريق حوادث الانفجار أو التلويث. علاوة على ذلك، يمكن بسهولة تحويل مخزونات الذخيرة غير المؤمنة التي تدار بشكل سيئ إلى استخدام غير مشروع قد يزيد من الوفيات الناتجة عن مختلف أشكال العنف المسلح.

ويعرض التقرير نظرة شاملة للمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، مع ملاحظة أن التعاون إزاء تحقيق إدارة فعالة للمخزونات بحاجة إلى اعتماد نهج ''إدارة دورة الحياة كاملة''، بدءا من نظم التصنيف والمحاسبة، التي تعد أساسية لكفالة سلامة المناولة والتخزين ولأجل تحديد الفائض، إلى نظم الأمن المادي، وإجراءات المراقبة والاختبار لتقييم استقرار الذخيرة وموثوقيتها.

ويتضمن التقرير مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تؤكد على الحاجة إلى مزيد من التعاون والمساعدة على النطاق الدولي بغرض معالجة مشكلة تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية. ويوصي الفريق، بجملة فيما يوصي به، بتثقيف وتدريب موظفي إدارة المخزونات الوطنية، ووضع مجموعة من المبادئ التوجيهية التقنية لمساعدة الدول في تحسين قدراتها في مجال إدارة المخزونات الوطنية، وتحسين إدارة الموارد المعرفية المتعلقة بالمسائل التقنية للذخيرة داخل منظومة الأمم المتحدة، لكفالة حصول الدول على الخبرات والتوجيهات المناسبة من أجل تخزين الذخيرة والتخلص من فائض المخزونات بصورة مأمونة ومضمونة.

تصدير بقلم الأمين العام

من المشجع للغاية أن يأخذ المجتمع الدولي على عاتقه معالجة المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية بصورة شاملة تركز على النتائج. وكما يؤكد تقرير فريق الخبراء الحكوميين، فإن مخزونات الذخيرة التقليدية التي تدار بشكل سيئ تهدد السلامة العامة وتشكل خطرا على أمن الدول. وفي حين يحق لكل دولة تحديد نظام إدارة المخزونات الأنسب لأغراضها فيما يتصل بالدفاع والأمن الوطنيين، فإن المسألة تبعث على قلق متزايد لدى المجتمع الدولي بسبب النتائج العابرة للحدود المترتبة على الإدارة السيئة للمخزونات.

ويتمثل أبرز خطر يشكله تكديس فائض الذخيرة التقليدية في حوادث الانفجار في مناطق تخزين الذخيرة. فأخبار انفجارات مستودعات الذخيرة ترد في العناوين عدة مرات في السنة الواحدة. وتتمخض هذه الحوادث في كثير من الأحيان عن عدد كبير من الضحايا وعن تدمير واسع النطاق للهياكل الأساسية وعن قطع سبل الرزق لمجتمعات بأسرها. وإضافة إلى المعاناة الإنسانية الفورية، يمكن أن يكون لهذه الانفجارات آثار وخيمة على البيئة، وفي الدول التي لديها وسائل محدودة لتمويل تكاليف التنظيف الذي يطرح صعوبات تقنية، يكون السكان المحليون في كثير من الأحيان، وبخاصة الأطفال، معرضين لخطر الإصابة أو الوفاة بسبب الذخائر المتفجرة التي تؤدي إلى تلويث مناطق واسعة لفترات طويلة بعد الانفجار. وهناك تهديد خطير آخر لا ينبغي إغفاله وهو تحويل مسار الذخيرة من مجال المخزونات غير المؤمّنة والتي تدار بشكل سيئ إلى مجال الاتجار غير المشروع. فالذخيرة المحولة من المخزونات الوطنية قد تجد طريقها إلى الحروب الأهلية وحركات التمرد والإرهاب والجريمة وغير ذلك من أشكال العنف المسلح، مما يغذي حالة عدم الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي ويهدد أمن الدول.

ويحلل هذا التقرير، بصورة شاملة، مختلف جوانب المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية ويضعها في السياق الأوسع والصحيح لإدارة المخزونات. وهو يبين العناصر الأساسية للنظام الفعال لإدارة المخزونات. وأخيرا، يقدم مجموعة من التوصيات للعمل بها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وأود أن أعرب عن امتناني لأعضاء فريق الخبراء الحكوميين لعملهم الدؤوب الذي يساعد على تأكيد حاجة الدول الملحة إلى اتخاذ تدابير لتحسين إدارة مخزوناتها الوطنية وتعزيز التعاون والمساعدة على النطاق الدولي في هذا المجال.

كتاب إحالة مؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجه إلى الأمين العام من رئيس فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٦١ للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

تبعث المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية على قلق متزايد لدى المجتمع الدولي. ويتجلى مداها في الوتيرة المتزايدة لحوادث الانفجار العرضي التي تقع داخل مناطق تخزين الذخائر في أنحاء العالم، مما يؤدي إلى حصاد مئات الأرواح سنويا.

وأُسندت لفريق الخبراء الحكوميين الذي تشرفْتُ برئاسته مهمة النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة فائض مخزونات الذخيرة التقليدية. ويؤكد الفريق بقوة أن الإدارة الشاملة والفعالة لمخزونات الذخيرة التقليدية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة للدول للحيلولة على المدى البعيد دون تنامي فائض المخزونات وللتقليل من المخاطر الكامنة في كل مخزونات الذخيرة التقليدية على السلامة والأمن.

واعتبر الفريق أن من المهم التوصية بمجموعة من التدابير المتآزرة في مجالات إدارة المخزونات والتوعية وبناء القدرات والمساعدة الدولية باعتبارها أساسا لإيجاد اهتمام متضافر ومنظم لهذه المسألة. ويمكن الاضطلاع بهذه التدابير على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لمعالجة تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية وتعزيز التعاون في هذا الصدد.

وأود أن أزجي من خلالكم الشكر لأعضاء الفريق على نهجهم البناء للغاية وإسهاماتهم في نتائج مداولات الفريق. وباسم الفريق، أود أن أعرب عن تقديري للدعم الذي تلقاه الفريق من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وطلب مني الفريق أن أوافيكم باسمه بهذا التقرير، الذي اعتُمد بالإجماع.

(توقيع) مايكل **هاسناو**

رئيس فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٦١ للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

المحتويات

الصفحة

أولا – المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية ٧

ألف – مخزونات الذخيرة التقليدية ٨

بـاء – نُظم تصنيف الذخيرة ٩

جيم – إدارة المخزونات وأمنها ٩

دال – سلامة المخزونات ١١

هـاء – تحويل المسار ١٢

ثانيا – إدارة مخزونات الذخيرة التقليدية ١٣

ألف – تخطيط إدارة المخزونات على الصعيد الوطني ١٣

بـاء – نُظم تصنيف الذخيرة ١٤

جيم – نظم وسم الذخيرة ١٥

دال – نظم حصر الذخيرة ١٥

هاء – التفتيش، والمراقبة والإثبات ١٦

واو – مواقع المخزونات ومناطق المتفجرات الخطرة ١٧

زاي – ظروف التخزين المادية ١٨

حاء – نقل الذخيرة ١٨

طاء – نظم أمن المخزونات ١٩

يـاء – التخلص من المخزون ٢٠

كاف– تدمير المخزونات ٢١

ثالثا – التعاون فيما يتعلق بفائض مخزونات الذخيرة التقليدية ٢٣

ألف – المبادرات الإقليمية ٢٣

بـاء – التعاون الدولي ٢٤

جيم – الدروس المستفادة ٢٥
دال – مبادئ توجيهية تقنية ٢٦
هـاء – إدارة المعرفة ٢٦
رابعا – الاستنتاجات ٢٧
ألف – إدارة المخزونات ٢٧
بـاء – التوعية ٢٨
جيم – بناء القدرات ٢٨
دال – المساعدة الدولية ٣٠
خامسا – التوصيات ٣٠
سادسا – المسائل الإجرائية ٣١

المرفق الأول – قائمة بالصكوك والترتيبات الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة، بما فيها الاتفاقات والمعايير والمبادئ التوجيهية التقنية المتصلة بمسألة تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية ٣٣
المرفق الثاني – قائمة الخبراء الحكوميين المعيّنين من الأمين العام للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة فائض مخزونات الذخيرة التقليدية ٣٥
المرفق الثالث – قائمة بتقنيات نزع الصبغة العسكرية للذخيرة ٣٩

أولاً - المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

١ - تبعث المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية على قلق متزايد لدى المجتمع الدولي[١]. ويبلغ فائض المخزون العالمي للذخيرة التقليدية ملايين عديدة من الأطنان. ولا تزال البيانات الدقيقة بشأن حجم الفائض بالضبط محدودة. غير أن مدى المشكلة يتجلى في الوتيرة المتزايدة لحوادث الانفجار العرضي التي تقع داخل مناطق تخزين الذخائر في أنحاء العالم، مما يؤدي إلى حصاد مئات الأرواح سنويا.

٢ - وترجع مشكلة الفائض كثيرا إلى السياسات والممارسات غير الملائمة لإدارة المخزونات، ومن ثم يجب النظر إليها في السياق الأوسع لإدارة المخزونات. والدول التي لا تدير مخزوناتها الوطنية بفعالية غير قادرة على رصد نوعية وكمية الذخيرة التقليدية في تلك المخزونات، ومن ثم فهي غير قادرة على معالجة تكدس الفائض معالجة فعالة. وتشكل مخزونات الذخيرة التقليدية التي تدار بطريقة سيئة خطرا بالغا لأنها قد تفقد استقرارها وتهدد السلامة العامة عن طريق حوادث الانفجار أو التلويث. ومن شأن التخزين غير المؤمن والذي يدار بطريقة سيئة أن يقود إلى استخدام الذخيرة بطرق غير مشروعة قد تزيد من الوفيات الناتجة عن الحروب الأهلية وحركات التمرد والإرهاب والجريمة وغير ذلك من أشكال العنف المسلح.

٣ - وعلى الرغم من هذه المخاطر، لا يزال فائض مخزونات الذخيرة التقليدية يحظى باهتمام محدود على الصعيد الدولي. ولم تعالج إدارة المخزونات بصورة شاملة في معظم الصكوك الإقليمية والعالمية ذات الصلة. وقد أُقر بأن مسألة الذخيرة ينبغي أن تعالج بصورة شاملة باعتبارها جزءا من عملية منفصلة تجرى ضمن إطار الأمم المتحدة[٢]. وعلى الصعيد الوطني، لا يملك العديد من الدول القدرة التقنية أو المالية، ولا التشريعات التي تنظم تخزين الذخيرة التقليدية بصورة مأمونة ومضمونة. وفي حالات أخرى، قد تكون التشريعات أو القدرات الوطنية غير كافية لكفالة إدارة المخزونات على نحو فعال، وقد لا تنفذ الدول أحكامها بصورة كاملة.

---

(١) انظر مقرر الجمعية العامة ٥١٥/٥٩ والقرارين ٧٤/٦٠ و ٧٢/٦١.

(٢) انظر A/60/88، الفقرة ٢٧.

ألف – مخزونات الذخيرة التقليدية

٤ – اتفق الفريق أن عليه، حتى يضطلع بولايته التي تتمثل في بحث المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، أن ينظر إلى المسألة من المنظور الأوسع لمخزونات الذخيرة الوطنية وإدارتها بشكل فعال. وفي هذا الصدد، فقد أشار أيضا إلى الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٦١، التي قررت الجمعية العامة بموجبها معالجة مسألة فائض مخزونات الذخيرة التقليدية بصورة شاملة. ومن ثم، نظر الفريق إلى النطاق الكامل لمخزونات الذخيرة داخل الدولة. والأساس المنطقي لذلك هو أن المتطلبات التقنية الأساسية لإدارة المخزونات بشكل فعال متشابهة بالنسبة لأنواع مختلفة من مخزونات الذخيرة. غير أن الفريق قصر اهتمامه على المخزونات الخاضعة لسيطرة الحكومات، بما في ذلك السيطرة المفوضة، ولم ينظر في الذخيرة التقليدية التي بحوزة مستعملين مدنيين أو باعة بالتجزئة في الأسواق المدنية[٣]. واتفق الفريق على أنه، نظرا لاختلاف النظم الدستورية والحكومية، فقد فُهم مصطلح ”سيطرة الحكومة“، لأغراض التقرير بأكمله والتوصيات الواردة فيه، على أنه يتفق مع النظام الدستوري لكل دولة على حدة. علاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن ولاية الفريق لا تعالج مسألة المتفجرات، إلا فيما يتعلق بالحالات التي تدرج فيها المتفجرات في الذخيرة، أقر الفريق بأن العديد من المسائل المتعلقة بالمناولة المأمونة وإدارة المخزونات وتدمير فائض الذخيرة ينطبق أيضا على المخزونات الوطنية من المتفجرات.

٥ – ويمكن أن تشكل المخزونات الوطنية من الذخيرة التقليدية التي تودع في أماكن غير مناسبة والتي تدار بشكل سيئ أو التي تنعدم فيها شروط الأمن خطرا وشيكا يحدق بالمجتمعات المحلية وتهديدا أمنيا للمجتمعات، وفي النهاية، تهديدا للأمن الوطني والإقليمي والدولي. ويموت الناس بالمئات في كل سنة بسبب عدم صيانة مخزونات الذخيرة المتدهورة وعدم إدارتها. ويموت كثيرون آخرون بسبب التحول إلى الاستخدام غير المشروع للذخيرة التقليدية. ويتسع نطاق فئة أصحاب المصلحة المحتملين المعنيين بمسألة فائض الذخيرة التقليدية أكثر مما هو متصور في كثير من الأحيان. والمشكلة التي يطرحها فائض الذخيرة التقليدية هي قضية تتجاوز الحدود الدولية وتستحق استجابة على الصعيد العالمي.

(٣) أخذ الفريق في الاعتبار الردود التي قدمتها الدول الأعضاء استجابة لما التمسه الأمين العام من آراء بشأن المخاطر الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية وبشأن السبل الوطنية لتعزيز الرقابة على الذخيرة التقليدية، انظر A/61/118 و A/62/166 و Add.1.

٦ - ويصعب العثور على بيانات واضحة وشاملة بشأن مواقع مخزونات الذخيرة وحجمها. وتمتنع الدول في كثير من الأحيان عن إعطاء معلومات دقيقة بشأن المخزونات بدواعي الأمن القومي. إضافة إلى ذلك، لا يحتفظ بعض الدول بسجلات وحسابات دقيقة أو مركزية أو متاحة للمخزونات الموجودة، بما في ذلك الذخيرة التي تعد فائضة عن الحاجة الوطنية. ويجعل هذا الافتقار إلى معلومات مفصلة عن مستويات المخزونات من الصعب تقييم الأبعاد الوطنية والإقليمية والعالمية للمشكلة ووضع سياسة عامة شاملة لمعالجتها[٤]. غير أن الفريق اتفق على أن قلة المعلومات بشأن طبيعة المشكلة لا ينبغي أن تحول دون استفادة الدول من أفضل الممارسات القائمة أو تحسينها، ومن معالجة المشكلة.

باء - فائض المخزونات

٧ - اتفق الفريق على أن من اختصاصات كل دولة أن تقيّم احتياجاتها من الذخائر التقليدية وفقا لمتطلباتها الأمنية المشروعة. وأقر الفريق بأن فرادى الدول هي وحدها التي تملك القرار فيما يتعلق بهيكل القوات العسكرية والأمنية (النظامية والاحتياطية) وعقيدتها واحتياجاتها من المعدات. وينشأ فائض مخزونات الذخائر التقليدية عندما تصبح الذخائر غير ملائمة لهذه الاحتياجات. وقد تتسبب عوامل عديدة في ذلك، منها: تغير الاحتياجات الأمنية أو الدفاعية الوطنية؛ وأنشطة إصلاح قطاع الأمن؛ وتغير الاحتياجات من المعدات؛ وانتهاء فترة الصلاحية؛ واعتبار الذخائر ذخائر غير مأمونة. ومن اللازم للدول أن تكون قادرة على تحديد فائض المخزونات فيما يتعلق بالاحتياجات الوطنية وتقرير كيفية التعامل معها على النحو المناسب.

جيم - إدارة المخزونات وأمنها

٨ - رغم أنه من اختصاص كل دولة أن تحدد على وجه الدقة ما هي مخزونات الذخائر التقليدية التي تشكل فائضا، فإن ذلك ينطوي على صعوبات، حيث يفتقر العديد من الدول، بسبب ضعف الموارد والقدرات، إلى النظم الضرورية لإدارة المخزونات. وفي ظل عدم وجود نظم إدارة فعالة، فسيكون بالغ الصعوبة بالنسبة للدول أن تقيّم بدقة ما إذا كانت الذخائر في مخزوناتها الوطنية تلبي احتياجات قواتها الأمنية من حيث الجودة والعدد.

٩ - وتشمل نظم الإدارة الفعالة للمخزونات كافة الإجراءات وغير ذلك من الأنشطة المتعلقة بالحصر والتخزين والنقل والمناولة على نحو يتسم بالسلامة والأمان؛ وتتمثل العناصر الأساسية في نظم المعلومات والإجراءات التشغيلية المرتبطة بها المصممة لتسجيل الذخائر

(٤) انظر A/54/155، الفقرات ٥٩ إلى ٦١.

ورصدها عدديا والتحقق منها. وبما أن الذخائر التقليدية تحتوي على مواد متفجرة، فإن الاحتياج إلى إدارة فعالة للمخزونات ملح بشكل خاص ويبرر زيادة الاهتمام بعموم المسائل المتعلقة بإدارة المخزونات. فالمخاطر الكامنة التي تشكلها أصناف عديدة من الذخائر تفرض متطلبات محددة للسلامة في مجال المناولة والتخزين. ويتطلب التخلص من تلك الأصناف مهارات ومرافق متخصصة.

١٠ - وأعرب الفريق عن قلق خاص إزاء مسائل أمن المخزونات، مشيرا إلى حماية الذخائر من الأعمال الكيدية. ومن شأن التخريب أو الإتلاف أو التلاعب أن تزيد خطر المتفجرات وتهدد بالتالي سلامة المخزون والمجتمعات المحلية القاطنة بجواره. وعلاوة على ذلك، فإن عدم فعالية أمن المخزونات يفضي إلى تحويل مسار الذخائر التقليدية و الاتجار بها وانتشارها بشكل خارج عن السيطرة، بوسائل منها على سبيل المثال السرقة أو الرشوة. ويغذي تحويل مسار الذخائر عدم الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي وباستطاعته أن يشكل تهديدا لأمن الدول. وعليه، ينبغي ألاّ يُنظر إلى الإدارة الفعالة للمخزونات وتأمينها باعتبارهما أولوية كبيرة في مجال منع النزاعات وبناء السلام فحسب، بل أيضا كمساهمة في الأمن البشري، ولا سيما في حالات ما بعد انتهاء النزاعات.

١١ - ولاحظ الفريق أن استخدام الذخائر التقليدية كمادة أساسية لتعبئة الأجهزة المتفجرة المرتجلة يشكل مسألة تثير قلق المجتمع الدولي البالغ. ويُيسّر كل من الإدارة غير الفعالة للمخزونات وضعف الأمن المادي حصول الجهات المسلحة من غير الدول على الذخائر التقليدية وقد يشكل مصدر تموين لصناعة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ويمكن استخدام الذخائر التقليدية المحولة عن مسارها، شأنها شأن المتفجرات التي تحتوي عليها، في طائفة واسعة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة تتراوح بين الأفخاخ المتفجرة المضادة للأفراد والألغام الارتجالية والقنابل المزروعة على جنبات الطرق والقذائف الخارقة للدروع. وتشكل الذخائر من العيار الكبير، مثل قذائف المدفعية وقنابل الهاون، مصدر قلق خاص فيما يتعلق بصناعة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، لأنها تحتوي على كميات كبيرة نسبيا من المتفجرات[٥].

١٢ - ولعمليات حفظ السلام دور خاص في إدارة المخزونات وأمنها على نحو فعال، لا سيما في بيئات ما بعد انتهاء النزاعات. وتتطلب الذخائر التقليدية المسترجعة في إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تخصصا في مناولتها وإدارتها. ويشكل وجود مخزونات من الذخائر التقليدية السيئة الإدارة تهديدا لعمليات حفظ السلام وخطرا جسيما على أفراد حفظ السلام. فالمخزونات غير المؤمّنة معرضة لتحويل استخدامها في الأعمال

(٥) انظر: A/52/298، الفقرة ٣٠.

القتالية المتجددة ولأغراض إجرامية وإرهابية. وتمثل الخبرة التقنية في الذخائر عنصرا جوهريا ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند التخطيط لعمليات حفظ السلام وتنفيذها.

١٣ - وأقر الفريق بأن جل الاهتمام الثنائي والمتعدد الأطراف والدولي الموجه لإدارة المخزونات قد تركز على منظومات الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد[٦]. ونادت بعض الدول بعزل القطع المكونة لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد عن بعضها في المخازن من أجل التقليل من احتمالات تحويل مسار سلاح مكتمل لو وقعت حالة انتهاك للتدابير الأمنية[٧].

دال - سلامة المخزونات

١٤ - أعرب الفريق عن قلقه بوجه خاص إزاء الخطر المادي الكبير على المجتمعات المحلية الذي يشكله وجود مخزونات الذخائر في مواقع غير مناسبة وفي ظروف تخزين وإدارة سيئة. ويمكن أن يترتب على انفجار داخل مستودع للذخيرة حدوث أضرار وإصابات وتأثيرات مدمرة في المجتمعات المحلية. وإضافة إلى ذلك، فإن التكاليف الاقتصادية لتطهير الذخائر المتفجرة قد تكون أكبر كثيرا من تكلفة الاستثمار في تنفيذ إدارة فعالة للمخزونات وإجراءات تأمينها، بما في ذلك إقامة الهياكل الأساسية والتخلص من المخزونات. ولاحظ الفريق أن عددا كبيرا من حوادث انفجار الذخائر في مستودعاتها منذ عام ١٩٩٧ قد تسبب في آلاف حالات الوفاة والإصابة بجروح[٨]. وتقتصر هذه الحوادث على الحوادث المذكورة في المصادر المنشورة، وربما تقل فيها التقديرات بفارق كبير عن عدد الانفجارات. وهناك العديد من الأسباب الممكنة لانفجار الذخائر في المستودعات، تشمل تدهور الحالة المادية أو الكيميائية للذخائر، وممارسات التخزين غير المأمونة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية وممارسات المناولة والنقل غير المراعية للسلامة.

١٥ - ويمكن الحد بشكل كبير من خطر الانفجارات عن طريق عزل المخزونات غير الآمنة وتحسين بناء القدرات (ولاسيما التدريب) ووضع النظم الملائمة لإدارة الذخائر وتحديد

---

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٠، الفقرة ٤.

(٧) انظر: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: دليل أفضل الممارسات المتعلقة بالإجراءات الوطنية لإدارة المخزونات وأمنها، المرفق جيم: منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، FSC. DEL/33/06، فيينا، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦.

(٨) Wilkinson "Ammunition Depot Explosions" *Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide,* James Bevan, ed. Small Arms Survey (Geneva).

فائض المخزونات أو المخزونات غير الآمنة في باب الأولوية للتخلص منها بشكل سليم. ويمكن الحد بشكل كبير من التأثيرات المترتبة على الانفجارات غير المرغوبة عن طريق ضبط توغلات السكان المحليين وزيادة الوعي العام بالمسألة حسب الاقتضاء. وشدد الفريق على أن تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، في المجالين المالي والتقني على حد سواء، سيساعد كثيرا على زيادة الوعي بالمشكلة وإتاحة الموارد الضرورية لوضع الحلول موضع التنفيذ.

هاء – تحويل المسار

١٦ – نظر الفريق في العلاقة بين الاتجار بفائض الذخائر التقليدية وتراكمها، ولاحظ أن كافة مخزونات الذخائر التقليدية معرضة، إذا لم تتم إدارتها بشكل سليم، لخطر تحويل مسارها، بغض النظر عن مكان تخزينها أو نشرها على نطاق المخزون الوطني[٦]. وتحويل المسار هو النقل غير المأذون للذخائر من مخازن الجهات المستخدمة لها قانونا إلى الأسواق غير المشروعة. وتتخذ العملية أشكالا عديدة تتراوح بين عمليات النقل الدولية الكبيرة وعمليات السرقة وإعادة البيع على مستوى منخفض محليا. وقد تؤثر في كافة البلدان بدرجة أو بأخرى، وقد تقع في نقاط مختلفة من سلسلة المخزون الوطني. وقد يزيد الفساد والإهمال وسوء تنفيذ ضوابط الاستيراد والتصدير من تفاقم الآثار السلبية المترتبة على ضعف تأمين المخزون أو عدم فاعليته.

١٧ – وفائض مخزون الذخائر معرض بوجه خاص لتحويل مساره، حيث إن نقله غير المشروع لا يؤثر مباشرة في القدرات التشغيلية لقوات الأمن الوطني، كما أن فائض المخزونات لا يخضع في الغالب لرقابة بنفس الصرامة التي تخضع لها المخزونات التشغيلية. والاتجاه العام لتحويل مسار الذخائر هو تغذية ودعم أنشطة الجهات المسلحة من غير الدول والتنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة. وهو أحد المصادر الرئيسية للذخائر والمتفجرات غير المشروعة. وفي ضوء هذه الملاحظات، كرر الفريق تأكيده على وجوب تطبيق إجراءات حصر وأمن مادي فعالة على كافة مخزونات الذخائر التقليدية من أجل الحد من مخاطر تحويل وجهتها. وقال إن من اللازم التحقيق فورا في أية عمليات لتحويل وجهة الذخائر.

١٨ – ولاحظ الفريق أيضا أن عدم فعالية إدارة المخزونات وتأمينها قد يقوض بشكل خطير أنظمة الحظر على الأسلحة والجزاءات. فالمخزونات غير المُؤمّنة قد تكون مصدر إمداد بالذخائر لكيانات وأفراد ما كان لهم أن يحصلوا عليها في ظروف مغايرة. ولا يمكن إغفال هذا الاحتمال، لا سيما في مناطق النزاع وما بعد انتهاء النزاع، حيث يسود انعدام أمن

المخزونات. وعليه، اعتبر الفريق أن الإدارة الفعالة لمخزونات الذخائر التقليدية تمثل عنصرا رئيسيا لكفالة سلامة أنظمة الحظر والجزاءات وفعاليتها بوجه عام[٩].

ثانيا – إدارة مخزونات الذخيرة التقليدية

١٩ – إن الإدارة الشاملة والفعالة لمخزونات الذخيرة التقليدية هي الوسيلة الوحيدة أمام الدول على المدى البعيد لمنع نمو فائض المخزونات والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المهددة للسلامة والأمن والملازمة لجميع مخزونات الذخيرة التقليدية. وتشمل الإدارة الفعالة لمخزونات الذخيرة عددا من العناصر الأساسية بدءا من نظم التصنيف والحصر والتي تكتسب أهمية بالغة لضمان مناولتها وتخزينها على نحو آمن ولتحديد الفائض منها، وانتهاء بنظم الأمن المادي الرامية إلى منع فقدانها أو تحويل مسارها، وإجراءات المراقبة والاختبار من أجل تقييم استقرار الذخيرة وإمكانية الاعتماد عليها وملاءمتها لاستخدام القوات العسكرية والأمنية الوطنية.

٢٠ – ويرى الفريق أن الفروع التالية تبين العناصر الرئيسية لنظام الإدارة الفعالة للمخزونات. وبذلك، يؤيد الفريق اتباع نهج ''الإدارة المستديمة''، وهو نهج الغرض منه ضمان حصر كل قطعة من الذخائر التقليدية وإخضاعها للتقييم الفني في جميع مراحل دورة صلاحيتها للاستخدام بدءا من إنتاجها وحتى استخدامها أو التخلص منها.

ألف – تخطيط إدارة المخزونات على الصعيد الوطني

٢١ – ويستتبع تخطيط المخزون الوطني مجموعة من السياسات والإجراءات والأنشطة من أجل التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المتصلة بمخزونات الذخيرة التقليدية على الصعيد الوطني. ويصف مصطلح ''المخزون الوطني'' طائفة كاملة من مخزونات الذخيرة المنفصلة التي تخضع لسيطرة الدولة أو الجهة المفوضة بذلك. ولا ينطبق تخطيط إدارة المخزون الوطني على مرافق المخزونات الكبيرة فحسب، بل وعلى كامل نطاق المخزون الوطني.

٢٢ – وتتمثل المهمة الأساسية للتخطيط الفعال في فهم الطلب المحدد على الذخيرة. وهذا يمكِّن نظام شراء الذخيرة أو إدارتها من تحديد كمية الذخيرة المطلوبة وأنواعها لتنفيذ استراتيجيات الدفاع والأمن الوطنية. والدول التي تستخدم استراتيجياتها الوطنية للدفاع والأمن لتحديد الطلب على الذخيرة التقليدية تحتاج أيضا إلى التأكد مما إذا كانت إمدادات الذخيرة المخزونة تفي بالنوعيات والكميات المطلوبة. والتخطيط الفعال لإدارة المخزون

(٩) انظر S/2005/83، الفقرات من ١٠٤ إلى ١١٦ و S/2006/750، الفقرة ١١٤.

حاسم في هذا الصدد لأنه يضع مجموعة من العمليات التي تمكِّن الدول من الاحتفاظ بـ ''كشف الرصيد''، الذي يبين بالتفصيل، في أي وقت، أنواع الذخيرة المخزونة وحالتها وكمياتها.

٢٣ - وينبغي، لذلك، أن يشمل تخطيط المخزون الوطني جميع الأنشطة التي يكون الغرض منها ضمان ما يلي: (أ) الفهم الدقيق لحالة المخزون الوطني وحجمه (على سبيل المثال، التصنيف الفعال، والإجراءات المحاسبية وسجلات حركة المخزون)؛ (ب) التقييم المنتظم لحالة المخزونات (من خلال المراقبة المادية والكيميائية والإثبات)؛ (ج) وضع احتياطات تكفل سلامة المخزونات من أي فعل قد ينتقص من الرصيد الوطني للذخيرة التقليدية (على سبيل المثال، سرقة الذخائر أو الحوادث المؤدية إلى تدميرها). ولا يضمن التنفيذ الناجح لهذه الأنشطة استخداما فعالا للمخزون الوطني فحسب، بل يكافح أيضا نمو الفائض ويقلل إلى أدنى حد من مخاطر أن تصبح الذخيرة غير مأمونة أو عرضة للفقدان أو السرقة.

باء - نُظم تصنيف الذخيرة

٢٤ - يتألف أي مخزون وطني من طائفة من المخزونات ذات وظائف محددة. وهذه المخزونات تحتاج إلى تصنيف فعال إن أرادت الدول أن تجري تقييمات دقيقة للعروض فيما يتعلق بنوعيات الذخيرة التقليدية الموجودة في مخزوناتها الوطنية وكمياتها مقارنة بتقييمات الطلب. وتتنوع نُظم التصنيف، لكنها في أكثر الحالات فعالية تحدد جملة مسائل منها الذخيرة العملية (الضرورية لدعم العمليات الروتينية لقوات الأمن)، والذخيرة الاحتياطية للحرب (الضرورية لدعم العمليات أثناء النزاع الخارجي أو الحرب بصفة عامة)، والذخيرة اللازمة للتدريب، والذخيرة التي تنتظر التخلص منها والمخزونات الأصغر حجما، من قبيل ذخيرة التجارب. ويظل العديد من الدول غير قادر على التأكد من هذه الفئات أو مثيلاتها، ويصعب عليها قياس احتياجاتها الحقيقية من الذخيرة بدقة، من قبيل تحديد الكميات التي قد تنشأ الحاجة إليها في المستقبل أو ما إذا كان هناك فائض مفرط.

٢٥ - وتنشأ الحاجة إلى نظم التصنيف أيضا من أجل وضع إجراءات لمناولة أنواع محددة من الذخيرة والأجزاء المكونة لها وتخزينها. وقد اعتمدت دول عديدة نظم تصنيف للذخيرة وفقا لاحتياجاتها المختلفة. ويرد أحد هذه النظم العالمية الشاملة لتصنيف الذخيرة في النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها[١٠]، ويصنف هذا النظام المواد الكيميائية، بما فيها المتفجرات، حسب أنواع المخاطر ويقترح عناصر متوائمة للاتصالات

(١٠) انظر ST/SG/AC.10/30/Rev.2.

المتعلقة بالمخاطر، بما في ذلك وسمات، وصحائف تتضمن بيانات بشأن السلامة. ويهدف النظام إلى ضمان إتاحة معلومات موحدة بشأن المخاطر المادية والسُمية الناجمة عن المواد الكيميائية من أجل تعزيز حماية صحة البشر والبيئة أثناء مناولتها ونقلها واستخدامها. ويشكل النظام أيضا أساسا لمواءمة القواعد والأنظمة المتعلقة بالمواد الكيميائية على المستوى الدولي.

جيم – نظم وسم الذخيرة

٢٦ – إن وسم الذخيرة ووسم أغلفتها للأغراض اللوجستية عنصران حيويان من عناصر الإدارة الفعالة للمخزونات. ويعزز الوسم السلامة، ويدعم بصورة مباشرة الإجراءات المحاسبية الدقيقة وقد يساعد في عمليات التعقب. ويميز الوسم بين أصناف الذخيرة حسب نوعها ودورها وعمرها والأجزاء المكونة لها بما فيها المتفجرات ومواد الدفع. ويمكِّن الوسم الفعال الموظفين من تحديد وتصنيف الأصناف الموجودة في المخزون الوطني وإحصائها. وقد يشمل الوسم معلومات عن المخاطر، تبين إجراءات المناولة والتخزين اللازمة لتقليل مخاطر عدم الأمان ومخاطر الانفجار.

٢٧ – إن من مصلحة جميع الدول أن تضمن أن يكون وسم الذخيرة ووسم أغلفتها للأغراض اللوجستية منهجيا ويسهل التعرف عليه. ويعمد العديد من الدول المصنعة إلى وسم الأصناف الكبيرة من الذخيرة التقليدية بصورة منهجية عند إنتاجها بمعلومات تشمل دور الصنف المعني، ورقم الفئة ورقم الدفعة، ومكونات مواد الدفع أو المتفجرات. وينشأ معظم أوجه القصور الرئيسية عندما لا يتلقى الموظفون التدريب الكافي لفهم وسمات الذخيرة، أو عندما يتم تجاهل معلومات الوسم المتعلقة بالمناولة والتخزين. وأقر الفريق أن ذخيرة الأسلحة الصغيرة كثيرا ما توسم هي أيضا بختم الصانع وبوسمات تبين الجهة المصنعة وتاريخ التصنيع، وتتضمن مزيدا من المعلومات على أغلفتها لأسباب عملية تتعلق بحجم الذخيرة المعنية وكمياتها.

دال – نظم حصر الذخيرة

٢٨ – يقصد بإجراءات الحصر في مجال الذخيرة الإجراءات التي تهدف إلى تسجيل ورصد إصدار واستلام أرصدة الذخيرة والتحقق منها رقميا. وكثيرا ما تتلقى هذه النظم دعما من نظم معقدة لإدارة المعلومات، ولكنها قد تعمل أيضا بموازاة نظم أكثر تبسيطا. وينبغي أن يكون نظام إدارة الذخيرة، في الأساس، قادرا على أن يوثق بدقة موقع أية ذخيرة موجودة في المخزون الوطني وحالتها ودورها، وذلك على مدى صلاحيتها للاستخدام منذ الإنتاج حتى

استخدامها أو التخلص منها. ولا تؤدي نظم تصنيف الذخيرة ووسمها وظيفتها على نحو فعال إلا إذا وضعت الدول نظما دقيقة لحصر الذخيرة. وتستخدم نظم الحصر لتسجيل التغيرات النوعية والكمية التي تطرأ على الرصيد الوطني من الذخيرة التقليدية. وهذه النظم بالغة الأهمية لأنها تمكِّن الدول من إجراء تقييم عاجل لملاءمة الأنواع والكميات الموجودة في المخزون الوطني للطلب الوطني على الذخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تمكِّن الدول من التحقق بدقة من مواقع مخزونات معينة والحالات المحتملة لتعرضها للفقدان أو السرقة.

٢٩ - ومن شأن نظام الحصر الفعال للذخيرة أن يمكِّن الدول من تكييف إمداداتها منها وفقا لاحتياجاتها الحالية والمتوقعة. ولدى القيام بذلك، فإن نظام الحصر الدقيق ينطوي على إمكانية تحقيق وفورات في التكلفة التي تتكبدها الدول، كلما قامت بتحسين إدارة الذخيرة. وتتنوع المعايير العالمية للنظم المتبعة لحصر الذخيرة تنوعا كبيرا. ولدى بعض الدول إجراءات فعالة لحصر الذخيرة. ومع ذلك، فإن إجراءات الحصر في العديد من الدول الأخرى غير كافية. وكثيرا ما يؤدي عدم كفاية إجراءات الحصر إلى نمو فائض المخزونات دون اكتشافه وإلى عدم الاحتفاظ بسجل يبين حالة الذخيرة. وعلاوة على ذلك، فعندما تكون نظم الحصر دون المستوى القياسي، فيمكن أن تظل حالات فقدان أو تحويل مسار الذخيرة دون اكتشاف وبالتالي دون معالجة.

هاء - التفتيش، والمراقبة والإثبات

٣٠ - يشكل نظام التفتيش المادي والكيميائي على الصعيد الوطني جزءا بالغ الأهمية لتحقيق الفعالية في إدارة المخزون، وهو مطلوب لضمان سلامة الذخيرة الموجودة في المخزون الوطني وموثوقيتها وفعاليتها التشغيلية. وتدعو الضرورة، من منظور السلامة، إلى وجود نظم للتفتيش، لأن مواد الدفع في بعض أنواع الذخيرة غير مستقرة في تكوينها وتحتاج إلى إضافة عنصر أمان إليها. بيد أن عناصر الأمان ومستويات مكوناتها بحاجة إلى أن تُرصد بانتظام للحيلولة دون أن تصبح مواد الدفع غير مأمونة. وتمكِّن نظم التفتيش الدول أيضا من إجراء تقييمات واقعية لمدة صلاحية التخزين المأمون للذخيرة. وحيثما كان ذلك عمليا، يمكن تمديد هذه المدة وفقا لنتائج التفتيش المادي والكيميائي الدقيق، ومن ثم، تقليل تكاليف الاستبدال وتحقيق وفورات في الإنفاق على المقتنيات الجديدة.

٣١ - تتكون نظم التفتيش من نشاطين هما: ''الإثبات المستمر'' ويتمثل في الاختبار المادي للذخيرة ومكوناتها؛ والمراقبة التي تتضمن القيام باختبارات كيميائية منتظمة. وتتطلب المراقبة على وجه التحديد الخبرة اللازمة لتقييم عينات من المتفجرات ومواد الدفع، بالإضافة إلى إمكانية الاطلاع على السجلات الأصلية المحفوظة لدى الجهة المصنعة للذخيرة المعنية.

ويتطلب كل من عمليتي المراقبة والإثبات أيضا نظم دقيقة لحصر الذخيرة، وينبغي أن تشكلا جزءا من إدارة الذخيرة التقليدية طوال مدة صلاحيتها للاستخدام. وتتباين المعايير الفعالة للمراقبة والإثبات فيما بين الدول تباينا كبيرا. ويفتقر بعض الدول إلى الخبرة التقنية اللازمة لإنشاء نظم المراقبة والإثبات على نحو منتظم. ويُعرض عدم الاعتماد على نظم المراقبة والإثبات قوات الأمن إلى المخاطر، ويزيد من احتمال وقوع الحوادث أثناء التدريب أو العمليات، كما يؤدي إلى زيادة الوفيات والإصابات. وعلاوة على ذلك، فمن الممكن أن تؤثر رداءة نوعية الذخيرة التقليدية تأثيرا سلبيا على الأداء والسلامة وعلى ثقة قوات الأمن بما في ذلك حفظة السلام.

واو – مواقع المخزونات ومناطق المتفجرات الخطرة

٣٢ – يتسم قرار تحديد الموقع المادي للمخزونات بأهمية بالغة في إدارة المخزونات الوطنية. ويمكن التقليل من المخاطر إلى أدنى حد عن طريق تصميم المخزونات ووضعها في مواقعها استنادا إلى تحليل واف للآثار وإلى تقييم تقني للأثر الذي يحتمل أن يترتب على وقوع حادث تفجير غير مقصود. ويعد الاحتفاظ بمناطق الحماية من المتفجرات الخطرة حول المخزونات أكثر السبل أمانا للتقليل إلى أدنى حد من تعرض البشر والهياكل الأساسية والبيئة للمخاطر. والغرض من مناطق الحماية من الخطر هو التحكم بالدخول إلى أكثر الأماكن تعرضا لأن تعاني من أضرار أو إصابات ناجمة عن انفجار غير مقصود في المخزون. بيد أن مناطق الحماية من خطر التفجير لا تضمن الحصانة المطلقة من تكاثر الانفجارات، أو الأضرار والإصابات. ويعود الأمر إلى الدول لتقرر بشأن مستوى المخاطر التي يمكن تحملها، والتي ينبغي التقليل منها إلى أدنى حد ممكن، ومن ثم، تستخدم هذا المقياس لتحديد حجم مناطق الخطر.

٣٣ – تزداد قدرة صناع القرارات باطراد على استخدام عدد من النظم المجربة لتحديد المسافة الكمية، وهي نظم الغرض منها تقدير الآثار المحتملة لحادث تفجير على مسافات واتجاهات مختلفة. وتشمل هذه النظم حسابات مستنتجة من كمية الذخيرة المخزونة ونوعها، وتصميم المستودع والمسافة النموذجية بين المتفجرات في حالة حدوث انفجار. ويُعد الاستخدام الجاري حاليا لنظام المسافة الكمية أسلوبا فعالا لتقييم المخاطر عند حدوث تغير في أنواع وكميات الذخيرة المخزونة في موقع معين للمخزون استجابة لزيادة الطلب عليها. ويدل العدد المتنامي للقتلى والمصابين من البشر على أن القرارات المتعلقة بمواقع المخزونات تحتاج إلى تقييم تقني كامل للأثر المحتمل لانفجار غير مقصود. ويتعين أن يؤخذ في الحسبان أيضا الأثر المحتمل للكوارث الطبيعية، من قبيل الزلازل والفيضانات عند البت بشأن موقع مستودع للذخيرة. وينبغي ألا توضع المرافق الجديدة في الأماكن معروفة مخاطرها، في حين قد

تحتاج المرافق الأقدم إلى هياكل أساسية كافية للحماية أو إلى التحديث. وليس اتخاذ قرارات تحديد مواقع المخزون نشاطا يُضطلع به مرة واحدة، بل إن هذه القرارات تحتاج إلى إعادة النظر عندما يطرأ تغير على أنواع الذخيرة المخزونة في موقع معين وكمياتها. وفي بعض الدول توجد مستودعات الذخيرة حاليا داخل المناطق الحضرية، ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى النمو السكاني، مما يؤدي إلى حدوث زيادة كبيرة في عدد الوفيات المحتملة في حالة وقوع حادث. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي نقل هذه المخزونات إلى مواقع أخرى. فإن لم يكن ممكنا بناء مستودع جديد في موقع قصي، فقد يتسنى نقل المخزونات أو فصلها داخل المستودع للحد من مخاطر انفجار كميات هائلة من الذخيرة.

زاي - ظروف التخزين المادية

٣٤ - تؤثر البنية الأساسية والموقع المادي للمخزونات، مثل المباني والمستودعات والأسوار الأمنية ونظم كشف الدخلاء، على سلامة الذخيرة المخزنة وأمنها. وأما العوامل البيئية مثل الرطوبة وتغيرات درجات الحرارة وذروة درجات الحرارة ومدى الحماية من الرياح والأمطار، فلها جميعا تأثير على الخواص الفيزيائية والكيميائية للذخيرة التقليدية المخزنة، ومن ثم على سلامتها وعمرها التخزيني. والبنية الأساسية المثلى لتخزين الذخيرة هي المخازن التي تُصمم خصيصا لهذا الغرض ويُزاد في متانتها، وتزود بأجهزة ضبط الحرارة والرطوبة وبنظم كشف الدخلاء، وتُحاط بمناطق خطر عازلة. وقد تُخزَّن الذخيرة التقليدية، بل كثيرا ما تُخَزّن، بأمان في ''ظروف ميدانية''، ولكن التخزين في هذه الظروف يقلل حتما من عمر الذخيرة العملي.

حاء - نقل الذخيرة

٣٥ - تختلف الذخيرة التقليدية عن غيرها من المخزونات العسكرية بما تنفرد به من أخطار. وقد اعتمدت دول كثيرة إجراءات خاصة لمناولة الذخيرة بما يقلل إلى أدنى حد من المخاطر التي تهدد السلامة أثناء النقل. وإحدى قوائم المبادئ التوجيهية لأمان مناولة الذخيرة التقليدية واردة في توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة: النظام النموذجي[(١١)].

٣٦ - وتزيد الأخطار الكامنة في نقل الذخيرة عندما تُنقل من موقع إلى آخر ذخيرةٌ تكون في حالة تلف ويُحتمل عدم استقرارها. وتوفر المبادئ التوجيهية القائمة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة معايير جاهزة لتقليل مخاطر النقل إلى أدنى حد. بيد أن القول ما إذا كانت الذخيرة ''مأمون نقلها'' أم لا يتطلب إجراء تقييم تقني. وعندما تكون نظم إدارة المخزون غير فعالة،

(١١) ST/SG/AC.10/1/Rev.15.

قد توفر البيانات التقنية عن حالة الذخيرة أساسا يُستند إليه للقول ما إذا كان نقل الذخيرة مأمونا، إلا أن ذلك ينبغي أن يؤيد بتفتيش مادي. وتؤثر هذه العوامل أيضا على التخلص من الذخيرة التقليدية. فقد تكون الذخيرة على درجة من عدم الأمان يتعذر معها نقلها إلى مرفق مخصص لنزع الصبغة العسكرية، ويتحتم لذلك تدميرها في أقرب مكان ممكن من محل التخزين، ولكن فقط في فضاءات أو مرافق واقعة في منطقة التخزين ومخصصة لهذا الغرض تحديدا.

طاء – نظم أمن المخزونات

٣٧ – قد تتعرض المخزونات الوطنية للانتهاك بإحدى طريقتين. أولا، إن المخزونات التي تحيط بها تدابير أمنية مادية غير كافية معرضة للدخول غير المشروع أو الهجوم، مما يؤدي إلى زيادة خطر التخريب أو السرقة أو النهب. ثانيا، من الوارد أن يكون الموظفون العاملون داخل المخازن في وضع أفضل لتنظيم السرقة أو التسريب من المخزون. ويزيد خطر السرقة من الداخل كلما كانت الرقابة ضعيفة والدول عاجزة عن وضع نظم فعالة للمحاسبة وعن القيام بعمليات مراجعة منتظمة للمخازن. والذخيرة التي يسهل نقلها وإخفاؤها عرضة بشكل خاص للسرقة والضياع والتسريب، بما في ذلك بوجه خاص نظم الأسلحة والذخيرة المتكاملة الجاهزة للإطلاق، مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة والأسلحة الموجهة المضادة للدبابات. إلا أن الجهات المسلحة من غير الدول كثيرا ما تستخدم ذخائر تقليدية أكبر حجما، من قبيل الدانات المدفعية والصواريخ، بالإضافة إلى أدوات التفجير، لصنع أجهزة متفجرة مرتجلة. ومن ثم، فجميع أصناف الذخيرة التقليدية عرضة للتسريب والاستخدام غير المشروع.

٣٨ – إن التحكم في أسباب الوصول إلى المخزونات هو السبيل الأكثر فعالية لضمان الأمن المادي للذخيرة. ويمكن للدول أن ترد بفعالية الوصول غير المشروع إلى الذخيرة بإنشاء منظومات أمنية متعددة المستويات، بما في ذلك الأسوار وأنظمة الإضاءة، ومستودعات التخزين الجيدة التصميم، والأقفال، ونظم المراقبة البصرية والسمعية حيثما كان ذلك ممكنا، وبتسيير دوريات منتظمة وقوات للتدخل السريع داخل المنطقة التي يوجد بها مستودع التخزين وحولها. إلا أنه ينبغي لأي تدابير أمنية متعلقة بالبنية الأساسية أن تدعمها إجراءات تنفيذية تفصيلية تضع الجدول الزمني لاضطلاع الأفراد العاملين داخل المخازن بمهامهم وتحدد

مسؤولياتهم[١٢]. ويمكن الدول أيضا أن تعزز الأمن داخل المخازن عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير المتصلة بالضوابط والموازين، الرامية إلى ضمان ألا يكون لدى الأفراد العاملين في منطقة التخزين حوافز تدفعهم إلى تسريب الذخيرة أو الفرصة لفعل ذلك.

ياء – التخلص من المخزون

٣٩ – هناك أربع طرق للتخلص من فائض الذخائر، وهي: نقلها عن طريق البيع أو التبرع، وزيادة استخدامها في التدريبات، وإغراقها في أعماق البحار، وتدميرها. فنقل الفائض من الذخيرة التقليدية خيار فعال من حيث التكلفة بالنسبة للدول، إذا كانت الذخيرة من نوعية جيدة والتزمت الدول بضوابط النقل الملائمة. ولكن إذا كانت الذخيرة من نوعية رديئة، أو لم يكن لدى الدولة المتلقية نظام للإدارة الفعالة للمخزونات، فإن الدول المصدرة قد تكون عمليا بصدد ''إنزال'' مخاطر تهدد السلامة والأمن عندما تبيع الفائض أو تتبرع به. وقد يكون استخدام الفائض في التدريبات خيارا فعالا إذا كانت الذخيرة من الصنف المطلوب وكانت لا تزال صالحة للاستعمال، وهذان شرطان كثيرا ما لا يتحققان. وتُستخدم هذه التقنية عادة عندما تبلغ منظومة كاملة من الأسلحة نهاية مدة صلاحيتها، ومن ثم تصبح الزيادة الكبيرة في درجة بِلى التسليح الرئيسي لمنظومة السلاح مقبولة. وأما الإغراق في أعماق البحار فمحظور على دول أطراف في عدد من الاتفاقيات[١٣]، وليس خيارا متاحا لكثير من الدول وقد يغدو بشكل متزايد خيارا غير مقبول من المنظورين السياسي والبيئي.

٤٠ – وتترتب على الدول تكاليف عند احتفاظها بفوائض من الذخيرة التقليدية. فالفوائض تزيد من الحجم الإجمالي للمخزونات الوطنية ومن ثم تزيد تكاليف التخزين، بالإضافة إلى مضاعفة المخاطر التي تهدد السلامة والأمن المرتبطة بتخزين الذخيرة التقليدية. ويقتضي تحليل مردود التكلفة أن تكون الدول قادرة على أن تحدد بدقة تكاليف التخزين والأمن الحقيقية. وتشمل تكاليف التخزين جملة أمور منها مرتبات الموظفين واهتلاك قيمة البنية الأساسية والأصول، وتكاليف التشغيل ورسوم الوقود والكهرباء. فإجراء تحليل لمردود هذه التكاليف على مدى فترة تخزين محددة، بالمقارنة مع تكاليف التخلص من الذخيرة، لا يوضح فحسب

---

(١٢) انظر Organization for Security and Cooperation in Europe, *OSCE Handbook of Best Practices on Small Arms and Light Weapons: Best Practice Guide on National Procedures for Stockpile Management and Security*, FCG.GAL/14/03/Rev.2 (Vienna, 19 September 2003).

(١٣) اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى (اتفاقية لندن)، (لندن، ١٩٧٢)؛ اتفاقية أوسلو لمنع التلويث البحري بإلقاء النفايات من السفن والطائرات (١٩٩٨)؛ اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (باريس، ١٩٩٨).

ما يتحقق من وفورات في التكاليف على المدى الطويل، وإنما يمكنه أيضا معالجة العواقب المترتبة على حدوث انفجار داخل مستودع للذخيرة من الناحيتين البشرية والمالية[١٤]. ولذلك، يبدو في كثير من الحالات أن التخلص من الفائض، بدلا من الاحتفاظ به، خيار فعال من حيث التكلفة ومضمون من حيث السلامة والأمن.

كاف - تدمير المخزونات

٤١ - تشير الشواغل المتعلقة بالأمن والاعتبارات العملية، بما في ذلك السلامة، إلى أن الخيار الأكثر فعالية عادة ما يكون هو التدمير المادي لفائض الذخائر أو ما تقادم منها. ويفضل القيام بهذه المهمة باستخدام عملية نزع الصبغة العسكرية تكون سليمة بيئيا، وذلك بتفكيك العناصر والمركبات التي تُكوّن الذخيرة، ثم إعادة تدويرها. وبتدمير الفائض أو نزع صبغته العسكرية يزول الكثير من المخاطر التي تهدد السلامة والأمن والمرتبطة بالفوائض، بما في ذلك مشاكل النقل وإعادة النقل، وعمليات تكديس الذخيرة غير المستقرة، والمخزونات المعرضة للسرقة أو الأعمال التخريبية. إلا أن العمليات اللوجستية المتصلة بتدمير الذخيرة التقليدية أو نزع صبغتها العسكرية صناعيا يمكن أن تشكل تحديا كبيرا، بسبب الأخطار والمخاطر الملازمة لعمليات المعالجة والأوزان والكميات الكبيرة لفرادى الأصناف المعنية. وينبغي أن تأخذ قرارات التدمير في الحسبان عددا من العوامل التي قد تؤثر على كفاءة العملية وتكلفتها، بما في ذلك أصناف وكميات الذخيرة المنذورة للتدمير، والحالة المادية التي توجد عليها الذخيرة، وأساليب التدمير المتاحة في حينه والعوامل المتعلقة بالقدرات التقنية المحلية في مجال التدمير[١٥].

٤٢ - وهناك مجموعة واسعة من تقنيات وتكنولوجيات التدمير المتاحة. وهي تتراوح من مجرد التدمير عن طريق التفجير المفتوح إلى نزع الصبغة العسكرية باستخدام عمليات صناعية متطورة. والأسلوب الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة يتوقف على أصناف الذخائر المراد تدميرها ووفورات الحجم الممكن تحقيقها. ونزع الصبغة العسكرية صناعيا أكثر تعقيدا من الناحية التقنية، فهي عملية تجمع بين المهارات الهندسية ذات الصلة بالإنتاج والتصنيع والكيمياء والمتفجرات. ومن التقنيات والتكنولوجيات المتاحة التي ثبت نجاحها الحرق بالفرن الدوار، والحرق باستخدام قوس البلازما، والتفكيك الميكانيكي والآلي، والكسر الميكانيكي

(١٤) معهد الأمم المتحدة لنزع السلاح والبحوث، تكاليف نزع السلاح - تحليل التكاليف والفوائد في حالة تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالمقارنة بتخزينها (جنيف، ٢٠٠٦).

(١٥) الوثيقة S/2000/1092، الفقرات ٣٤-٤٣.

(مثل القطع أو السحق عن بعد)، والكسر بالتبريد، والقطع بالماء المضغوط[١٦].

٤٣ - وينبغي النظر في مجموعة من العوامل أثناء عملية التخطيط عند انتقاء خيارات التدمير لأصناف مختلفة من الذخيرة التقليدية. ولا توجد تقنية أو تكنولوجيا تدمير تصلح بمفردها لجميع أصناف الذخيرة التقليدية في فائض المخزون، بل لا بد من مجموعة من التقنيات والتكنولوجيات. وقد تتبادل هذه التقنيات والتكنولوجيات التأثير فيما بينها إلى درجة معينة من حيث الكفاءة في نزع الصبغة العسكرية، ومن ثم سيكون من الضروري امتلاك قدرة متكاملة في مجال نزع الصبغة العسكرية. وتعني التقنيات والتكنولوجيات المتاحة، متى قورنت بالعدد الكبير من أصناف الذخيرة التقليدية، أن نطاق الخيارات في العمليات الصناعية المتعلقة بنزع الصبغة العسكرية يصبح على درجة من التعقيد ويحتاج إلى تخطيط فعال إذا أريد وضع نظام عام أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

٤٤ - وكثيرا ما يتيح نزع الصبغة العسكرية صناعيا استرداد مواد وإعادة تدويرها، الأمر الذي قد يساعد على تعويض تكاليف التشغيل. ومن المستحسن الحصول على مشورة مهنية بشأن خردة المواد المعدنية أثناء التخطيط. ويمكن تحويل النفايات المفجرة والحشوات الدافعة إلى الاستعمال التجاري، رغم أن الدخل المتأتي من هذه العملية محدود بسبب الانخفاض الشديد للتكلفة النسبية للمتفجرات التجارية. غير أن عدم استقرار مستوى استرداد التكاليف من النفايات الناجمة عن نزع الصبغة العسكرية صناعيا يعني أن تعتبر استعادة المواد وإعادة تدويرها وسيلة لتقليص تكاليف التشغيل، لا وسيلة لدعم الاستثمار الأولي أو اللاحق في الهياكل الأساسية.

٤٥ - ونظرا للضغوط التي تمارسها وكالات الشراء، بدأ بعض مصنعي الذخائر النظر في مفهوم ''التصميم مع مراعاة شروط التخلص''، وهو أمر يتيح تحسين إعادة التدوير والحصول في المستقبل على نظم أكثر كفاءة وأقل تكلفة لتدمير الذخيرة ونزع صبغتها العسكرية. ولكي يكون هذا الأمر على أكبر درجة من الفعالية، ينبغي وجود تعاون تقني بين مصنعي الذخائر والهيئات والوكالات المسؤولة عن التدمير ونزع الصبغة العسكرية بما يكفل، حيثما أمكن، تصميم الذخيرة التقليدية بحيث يجري تدميرها باستخدام التكنولوجيات المتاحة سلفا. ورغم أن من غير المحتمل أن يؤثر التصميم مع مراعاة شروط التخلص على متطلبات تدمير فائض المخزون الراهن، فإنه إن جرى العمل به على نطاق أوسع، فيمكن أن يكون له تأثير كبير على عمليات نزع السلاح في المستقبل.

---

(١٦) ترد في المرفق ٣ لهذا التقرير قائمة إرشادية لتقنيات نزع الصبغة العسكرية المتاحة حاليا. وفي حين لم يناقش الفريق محتوى المرفق، فقد رأى أنه ربما يكون مصدرا مفيدا لمعلومات أساسية تدعم التقرير.

ثالثا – التعاون فيما يتعلق بفائض مخزونات الذخيرة التقليدية

٤٦ – لا يزال العديد من الدول تحتفظ بكميات فائضة مفرطة من الذخيرة التقليدية. وهذا راجع في كثير من الأحيان إلى أن تلك الدول لا تملك نظما لإدارة المخزون قادرة على التمييز بين ما هو مطلوب وما هو فائض من مخزونات الذخيرة التقليدية. وفي حالات أخرى، تحتفظ الدول بالفائض إما لعدم كفاية القدرات الوطنية لتدمير ذلك الفائض أو نزع صفته العسكرية، أو لمجرد إهمال المشكلة. وقد زادت في السنوات الأخيرة الجهود الدولية فيما يتعلق بإدارة مخزونات الذخيرة التقليدية وأمنها. وكثيرا ما تُنظم عملية بناء القدرات، في مجال إدارة المخزونات وفي مجال تدميرها ونزع صبغتها العسكرية، بالتعاون مع الجهات المانحة الدولية التي تقدم المساعدة سواء من خلال القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف. وعلى الرغم من كثرة عدد المشاريع والبرامج الناجحة التي تتلقى المساعدة من الجهات المانحة، بما في ذلك المشورة الفنية والتدريب والدعم المالي، لاحظ الفريق أن نطاق التعاون يبدو محدودا وأن عدد الجهات المانحة الرئيسية لا يزال ضئيلا نسبيا(١٧).

٤٧ – ورأى الفريق أن ثمة حاجة إلى موارد وبرامج تعاون محددة، بحكم طبيعة الذخيرة التقليدية، حتى يتسنى تدمير الفائض من الذخيرة بطرق مأمونة وسريعة وشفافة وسليمة بيئيا. وينبغي أن يشمل التعاون تقديم المساعدة في مجالات التدريب والشؤون المالية والتقنية، وتقديم المشورة بشأن إجراء تحسينات في الهياكل الأساسية والمشورة بشأن التدابير التقنية والإدارية ومسك السجلات. وينبغي أن تكمل الجهود المبذولة لتعزيز الممارسات الجيدة بمشاريع وبرامج للتصدي للمخاطر الكبيرة في حالات الطوارئ، نظرا لحجم مشكلة مخزونات الذخيرة غير المأمونة وما تتسم به من طبيعة تتطلب العمل السريع. ولاحظ الفريق أيضا أن التشجيع على توسيع نطاق مشاركة المانحين وتمويلهم ودعمهم يتطلب مزيدا من الجهود من جانب الحكومات الوطنية، لتحديد حجم الفائض من مخزوناتها واحتياجاتها لأغراض التخلص منه وتدميره.

ألف – المبادرات الإقليمية

٤٨ – وُضعت على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مجموعة من المبادرات والآليات لدعم إدارة المخزون وتدمير الفائض من الذخيرة التقليدية. وكثيرا ما لا تستهدف هذه المبادرات الإقليمية الجوانب الأوسع المتعلقة بإدارة مخزونات الذخيرة التقليدية أو بالفائض منها. فهي تجنح إما إلى أن تكون محصورة في الذخيرة التقليدية من منظور الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أو أن تعالج اعتبارات أمنية محددة. ولاحظ الفريق وجود عدد من هذه

(١٧) انظر قرار الجمعية العامة ٧٢/٦١، الفقرة ٣.

المبادرات الإقليمية. ولاحظ أيضا أن وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مخزونات الذخيرة التقليدية (٢٠٠٣) تشكل مثالا للمبادرة التي تشمل جميع فئات الذخيرة التقليدية[١٨]. وترد قائمة المبادرات الإقليمية في المرفق ١ لهذا التقرير.

باء – التعاون الدولي

٤٩ – تُنفذ على المستويين الإقليمي والثنائي طائفة عريضة من برامج ومشاريع التعاون التقني المتصلة بإدارة المخزونات، وتحديد الفائض وتدمير الذخيرة التقليدية. ومن بين ما تشمله هذه البرامج والمشاريع المساعدة في وضع برامج لإدارة المخزونات وتدميرها، وتقديم الدعم المالي، والمساعدة في إجراء عمليات تقييم تقنية للذخائر، وتطوير أدوات دعم تنفيذية، والتدريب في مجالي إدارة المخزونات وضمان أمنها. وقد انطلق هذا العمل بفضل تسليم عدد من أصحاب المصلحة بأن مسألة إدارة مخزون الذخيرة التقليدية بكيفية غير فعالة قد يكون لها تأثير على حياة الناس وسبل معيشتهم، وقد يكون لها وقع سلبي على الأمن الوطني والإقليمي، وقد تترتب عليها تكاليف مالية وبيئية باهظة.

٥٠ – ولاحظ الفريق أمثلة مختلفة من المساعدة التي تقدمها الآليات ذات الصلة. ومن ذلك المشاريع والبرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اعترافا باهتمامه بالارتباط المحتمل بين التنمية وإدارة المخزونات)، وتلك التي بدأت في سياق وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مخزونات الذخيرة التقليدية[١٩] والصندوق الاستئماني للشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وشدد الفريق على قيمة التعاون الدولي في سياق وطني أو دون إقليمي أو إقليمي. فقد أثبتت النهج الإقليمية فعاليتها وفائدتها أيضا من حيث مشاركة صغار المانحين في مشاريع وبرامج أوسع تُنفذ تحت مظلة إقليمية. وسلم الفريق بالدور الذي يمكن أن تقوم به مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح. وأشار إلى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة

(١٨) انظر منتدى التعاون الأمني، FSC.DOC/1/03 (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣).

(١٩) انظر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وثيقتَها *Document on Stockpiles of Conventional Ammunitions*, FSC.DOC/11/03، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، ودليلَها *Handbook of Best Practices on Small Arms and Light Weapons: Best Practice Guide on National Procedures for Stockpile Management and Security*, FSC.GAL/14/03/Rev.2 (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).

البحر الكاريبي الذي قدم المساعدة لمجموعة من الأنشطة، منها تنظيم حلقات دراسية حول إدارة المخزونات، وإيفاد بعثات للتقييم، والشروع في تنفيذ تحدي ليما لعام ٢٠٠٦[٢٠].

جيم – الدروس المستفادة

٥١ – يرى الفريق أن أنجع المشاريع والبرامج هي تلك التي تقيم توازنا بين مطلب دعم الأمن وإدارة المخزونات وتدميرها على مدى دورة حياة الذخائر. وتشير الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بتطوير القدرة الوطنية في مجال تخزين الذخيرة وتدميرها إلى أن المطلوب في كثير من الأحيان هو وضع نظم تشغيل كاملة، لا مجرد شراء المعدات التقنية. إلا أن الفريق أقر بوجود عدة عقبات تعترض القيام على نطاق واسع بتثبيت نظم شاملة للتصدي بفعالية لإدارة المخزون وتدمير الفائض من الذخيرة. ومن بين تلك العقبات ما يلي: (أ) إن البرامج الآمنة والفعالة وذات الكفاءة والسليمة بيئيا لتدمير الذخيرة هي بالضرورة مكلفة وتتجاوز الموارد الحالية للعديد من الدول، في حين يبقى التمويل المتاح من الجهات المانحة محدودا؛ و (ب) النقص في الموظفين المؤهلين تقنيا الذين تتوافر لديهم الخبرة في وضع مشاريع وبرامج تنطوي على ''أفضل ممارسات''تدمير الذخائر؛ و (ج) شحة الميزانيات المتصلة بتوفير ذخيرة بديلة أو عدم وجودها في كثير من الدول، الأمر الذي كثيرا ما يثني الدول عن تدمير فائض المخزونات، مهما كانت الذخيرة قديمة ومهما كانت احتمالات عدم استقرارها.

٥٢ – ولا يكون بناء القدرات المؤسسية فعالا إلا إذا كان مدعوما بتطوير مهارات الموظفين الوطنيين، الأمر الذي يتطلب الجمع بين التثقيف والتدريب. وفي حين أن التدريب الأساسي يمكن توفيره خلال تنفيذ مشاريع وبرامج محددة، فإن التثقيف اللازم للأفراد كي يتمكنوا من تطوير وصيانة نظم فعالة وآمنة لإدارة الذخيرة يتطلب بالضرورة وقتا طويلا، وهو لذلك مكلف. وينبغي للمشاريع والبرامج الرامية إلى تدمير الذخيرة التقليدية ونزع صبغتها العسكرية أن تعالج بصورة دائمة الاحتياجات التدريبية للموظفين الوطنيين فيما يتعلق بمسائل إدارة مخزونات أكبر على النحو المذكور في الفرع الثاني من هذا التقرير. ورأى الفريق أنه ينبغي دراسة تطبيق برامج فعالة من حيث التكلفة ومستدامة، من قبيل التعلم الإلكتروني عن بعد، لتدريب الموظفين الوطنيين في مجال سلامة وأمن تخزين الذخيرة التقليدية، وباعتبار ذلك وسيلة لتطوير قدرة وطنية مستدامة على إدارة المخزونات.

(٢٠) يضع تحدي ليما المتعلق بتدمير الأسلحة النارية والذخيرة وإدارة المخزون على عاتق الدول في المنطقة مسؤولية القيام بتدمير فائض الأسلحة النارية والذخيرة وما سُحب منها من الخدمة وبتحسين إدارة المخزون.

دال – مبادئ توجيهية تقنية

٥٣ – إن وجود أطر تشريعية وتنظيمية وطنية، مدعومة بإجراءات تنفيذية فعالة، أساسي لتحقيق إدارة فعالة وذات كفاءة لمخزونات الذخيرة التقليدية. فهي الأساس الذي لا غنى عنه لأي شكل من أشكال التعاون، بما في ذلك التدريب بوجه خاص. وبوسع الدول إلى حد ما الحصول على الإرشادات اللازمة لتحسين أنساقها التنظيمية، وذلك من المعايير والمبادئ التوجيهية التقنية التي وُضعت في إطار الآليات الإقليمية ودون الإقليمية. وتوجد على المستوى الدولي أنظمة ومبادئ توجيهية تقنية نموذجية فعالة فيما يتعلق بسلامة نقل الذخيرة التقليدية، وستكون ميسرة للدول لتدرجها في أطرها التشريعية الوطنية. وفي المقابل، لا توجد أنظمة أو مبادئ توجيهية تقنية نموذجية على النطاق العالمي لإدارة مخزونات الذخيرة التقليدية.

٥٤ – واعتبر الفريق أن وجود وثائق توجيهية بشأن إدارة مخزونات الذخيرة التقليدية يمكن أن تسهل التعاون الدولي إلى حد بعيد. ويمكن التوصل إلى وضع مبادئ توجيهية تقنية دولية لإدارة مخزونات الذخيرة التقليدية ويمكن تقديم المشورة إلى الدول بشأن كيفية تحسين معايير إدارة المخزونات بصورة تدريجية استنادا إلى مبادئ أولى. ويرى الفريق أن بوسع الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في وضع هذه المجموعة من ''المبادئ التوجيهية التقنية الدولية لإدارة مخزونات الذخيرة التقليدية'' التي ستكون متاحة للدول كي تستخدمها على أساس طوعي في وضع وتنفيذ نظم فعالة لإدارة المخزونات وتأمينها، وفي تعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

هاء – إدارة المعرفة

٥٥ – أكد الفريق أيضا أنه أمر أساسي أن تحصل الدول – علاوة على المبادئ التوجيهية التقنية الدولية لإدارة مخزونات الذخيرة التقليدية – على معلومات تقنية هامة عن الذخيرة التقليدية، بما في ذلك الرسوم التقنية ونتائج اختبارات السلامة. ورغم أن المُصنِّع الأصلي يُرفق هذه المعلومات عند الشراء الأول للذخيرة التقليدية، فإن عمليات النقل المتعاقبة أو الآثار المترتبة على النزاعات أو إعادة هيكلة القوات المسلحة في فترة ما بعد النزاعات كثيرا ما تؤدي إلى فقدان المعلومات فيما بعد. ومن دواعي القلق بصفة خاصة ما يتعلق بسجلات اختبارات الحشوة الدافعة، ذلك أن الاحتراق التلقائي للحشوة الدافعة في المخازن بفعل الاشتعال بالحفز الذاتي هو سبب كثير من الانفجارات التي تحدث في مستودعات الذخيرة. فمعرفة مستوى عنصر التثبيت في الحشوة الدافعة أمر أساسي لتحديد ما إذا كانت الذخيرة مهددة بهذه الظاهرة. وهذا قد يتطلب الاطلاع على السجلات الرئيسية لعينات الحشوة

الدافعة في بلد المُصنع الأصلي. ولذلك فإن الفريق يرى أن آليات توسيعِ نطاق إدارة الموارد المعرفية وتبادلِ المعلومات أساسية على الصعيدين الدولي والإقليمي. وهذا يمكن أيضا أن يساعد الدول في عدة مجالات منها تحديد المانحين المحتملين ومشاريع وبرامج المساعدات ذات الصلة، والحصول على المعلومات التقنية، وتطوير القدرات الوطنية في إدارة المشاريع.

٥٦ - ولاحظ الفريق أنه لا وجود في منظومة الأمم المتحدة لقدرة تقنية مكرسة للمسائل المتصلة بإدارة مخزون الذخيرة التقليدية. وفي حين أن فائض الذخيرة التقليدية يؤثر على الأنشطة أو العمليات التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام ومركز الإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب شؤون نزع السلاح، لا توجد آلية مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة تعالج المشاكل التي تطرحها فوائض مخزونات الذخيرة التقليدية، رغم قيام كل وكالة من الوكالات بوضع مشاريع في هذا المجال. إن عدم وجود قدرة تقنية متخصصة داخلية فيما يتعلق بالذخائر يحد كثيرا مما يمكن أن يكون لمنظومة الأمم المتحدة من تأثير عملي على هذه المسألة. ومن المطلوب أن تقدَّم للدول مساعدة في الوقت المناسب، وأن تكون هذه المساعدة منسقة وفعالة في مجال إدارة مخزون الذخيرة التقليدية والتخلص من الفائض. وهذه القدرة لن تؤدي فقط إلى الحفاظ على موارد المعرفة بشأن إدارة المخزون والأمن وتدمير الذخيرة التقليدية، وإنما ستكون بمثابة نقطة اتصال لتقديم مشورة فنية ومساعدة ومعلومات من نوعية جيدة. وسوف يتسنى دعم عمليات التقييم الميدانية للمشاكل ذات الصلة بفائض المخزونات، كما سيتسنى تقديم المشورة والمساعدة الفنيتين بشأن إدارة المخزون وبرامج التخلص من الذخيرة. وهذا من شأنه أن يضمن مشاركة أكثر انتظاما من قبل منظومة الأمم المتحدة، وسيكون موردا قيما في دعم الدول الأعضاء.

رابعا - الاستنتاجات

٥٧ - من أجل تعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة المشاكل الناشئة عن تكديس فائض الذخيرة التقليدية، خلُص الفريق إلى أنه ينبغي لجميع الدول والمبادرات الدولية أن تركز على المجالات التالية ذات الأولوية.

ألف - إدارة المخزونات

٥٨ - من أجل تحسين إدارة مخزونات الذخيرة ومعدل تدمير الفائض الحالي من الذخيرة التقليدية، ينبغي أن تضع الدول أطرا قانونية تنظّم التخزين السليم والمأمون لمخزونات الذخيرة التقليدية أو تعزز الأطر القائمة في هذا الصدد، وذلك حسب الاقتضاء. وينبغي أن تأخذ هذه الأطر في الاعتبار وضع نهج لإدارة المخزونات يقوم على إدارتها على مدى عمرها

الافتراضي والحفاظ على هذا النهج، وذلك من أجل تحديد ومعالجة الفوائض كلما نشأت، وتحسين معايير السلامة المتعلقة بالذخائر المنفجرة، وتعزيز أمن المخزونات للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر تحويل مسارها إلى الاتجار غير المشروع، وكفالة استخدام المخزونات الوطنية على نحو فعّال من حيث التكلفة. ويجب أن يُدعم وضع أو تعزيز الأطر التشريعية لإدارة المخزونات عن طريق إحراز تقدم في وضع إجراءات تشغيلية وتقنية فعالة تتناسب وتلك الأطر.

٥٩ - وينبغي أن تولي الدول اهتماما خاصا بتحديد مخزونات الذخيرة التقليدية الفائضة أو العتيقة على نحو منتظم وأن تضع هذا الأمر على سلم أولوياتها. ويمكن تحقيق ذلك بتعزيز نظم المحاسبة والقيام برصد شامل للمخزونات الوطنية، لتقدير ما إذا كانت تستوفي المستويات المطلوبة أو تتجاوزها أو تقل عنها. وينبغي أن تضطلع الدول، في الوقت المناسب، بعمليات تدمير أو نزع الصبغة العسكرية للذخائر غير المأمونة أو التي يُحتمل ألا تكون مأمونة. ويجب أن يمثّل الاضطلاع بعمليات التدمير ونزع الصبغة العسكرية على نحو مأمون وفعال ومتّسم بالكفاءة وغير مضرّ بالبيئة إحدى الأولويات.

باء - التوعية

٦٠ - ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول المعنية، حسب الاقتضاء، وفي جميع المحافل ذات الصلة، بالدعوة إلى الاستمرار في بذل جهود التوعية بحجم المشكلة، وخصوصا بالمخاطر الناشئة عن الإدارة غير الفعالة لمخزونات الذخيرة التقليدية وبالتكاليف المترتبة عليها، بوصفها من الشواغل القائمة بحد ذاتها. ومن أجل تحسين الفهم الدولي الحالي للمخاطر والأخطار الملازمة لتخزين الذخيرة التقليدية وتوفير الزخم لزيادة التعاون الدولي، ينبغي للهيئات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية المعنية أن تنخرط، على نحو أكثر شمولا، في مسألة إدارة المخزونات وتبادل التجارب ذات الصلة في هذا الشأن. فبدون هذه التوعية، سيكون من الصعب توليد استجابات دولية وإقليمية مناسبة. وبالنظر خصوصا إلى أن سوء إدارة بعض مخزونات الذخيرة الموجودة يشكّل تهديدا لعمليات حفظ السلام وبالتالي يعرّض حفظة السلام إلى خطر كبير، ينبغي إيلاء الاعتبار لإدارة الذخيرة على نحو سليم ومأمون عند التخطيط لعمليات حفظ السلام والاضطلاع بها.

جيم - بناء القدرات

٦١ - ينبغي أن توضع في إطار الأمم المتحدة مبادئ توجيهية تقنية لإدارة مخزونات الذخيرة التقليدية، وأن تُتاح للدول لتستخدمها على أساس طوعي، وذلك لمساعدتها على تحسين

قدرتها على إدارة المخزونات الوطنية ولمكافحة نمو فوائض الذخيرة التقليدية. وينبغي أن تكون هذه المبادئ التوجيهية متسلسلة بحيث تتيح للدول إمكانية التوصل تدريجيا إلى سلسلة نظم لإدارة المخزونات تزداد شمولا على نحو تصاعدي، مما يهدف إلى منح الأولوية للتصدي لأكثر مخاطر السلامة والأمن حدة ولمعالجتها. وبالتالي، فإن اتباع هذه المبادئ التوجيهية ينبغي أن يكون عملية تدريجية وواقعية، تقوم على إرساء ''أولى مبادئ'' الإدارة السليمة والمأمونة للمخزونات وذلك من خلال التشريعات والممارسات التنفيذية. وينبغي أن تغطي المبادئ التوجيهية أيضا إدارة المخاطر والتخطيط للتصدي للأثر المحتمل الذي قد يخلّفه حدوث انفجار داخل أحد مخازن الذخيرة على المناطق والمرافق المعرّضة للخطر خارج محيط المخزن. ويمكن وضع هذه المبادئ التوجيهية برعاية مكتب شؤون نزع السلاح وبمساعدة الخبراء المؤهلين وبالتعاون مع المكاتب والوكالات المختصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٦٢ - وينبغي أن يحظى تثقيف موظفي إدارة المخزونات الوطنية وتدريبهم باهتمام متزايد نظرا للدور المحوري الذي يضطلع به هؤلاء الأفراد في كفالة الإدارة السليمة والمأمونة للذخيرة. وبالتالي، فإن التثقيف والتدريب المستدامين ينبغي أن يكونا عنصرين أساسيين ضمن بناء القدرات المؤسسية والمستدامة، ويجب أن يشكلا مكونين رئيسيين ضمن جميع أنشطة التعاون. وعند الاضطلاع بمشاريع وبرامج لبناء القدرات المؤسسية في مجال تدمير الذخيرة التقليدية ونزع صبغتها العسكرية، فإن الدول مدعوة أيضا إلى النظر في مسألة تدريب الموظفين الوطنيين فيما يتعلق بمسائل إدارة المخزونات على نطاق أوسع. وينبغي أيضا أن يكون وضع الإجراءات المناسبة لتعيين الموظفين وفحصهم، عند الاقتضاء، أحد مكوّنات بناء القدرات.

٦٣ - وينبغي تعزيز إدارة موارد المعارف فيما بين وكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية لكفالة أن تُتاح للدول فرص الاطلاع على الخبرات والتوجيهات التقنية المناسبة في مجال التخزين السليم والمأمون للذخيرة وللتخلص من فائض المخزونات. وحاليا، لا يتوافر بسهولة للدول المهتمة ملف شامل يحتوي على المعلومات التقنية المتعلقة بإدارة مخزونات الأسلحة ولا نقطة اتصال بهذا الشأن. ويوصي الفريق بزيادة التنسيق بين المكاتب والوكالات التابعة للأمم المتحدة ضمن منظومة الأمم المتحدة في مجال توفير المعلومات بشأن مسائل إدارة المخزونات ولتوجيه الدول إلى مصادر الخبرة المناسبة لتلجأ إليها عندما تحتاج إلى المساعدة. ويوصي الفريق كذلك بإقامة روابط وثيقة بين هذا التعاون بين الوكالات وبين الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى خارج إطار الأمم المتحدة.

دال – المساعدة الدولية

٦٤ – ينبغي أن تعزز الدول دعمها للمشاريع والبرامج الرامية إلى تحسين إدارة المخزونات، وفي هذا السياق، تدمير الفائض في مخزونات الذخيرة التقليدية ونزع صبغته العسكرية. وينبغي أن تختار الدول الشراكات الملائمة لمساعدتها بحيث تكون الأنسب لظروفها. وينبغي للدول، عند تقييم المزايا النسبية لشراكة ما، أن تولي اهتماما خاصا لجملة أمور منها الإطار الزمني للمساعدة ونطاقها واحتمال تقسيم العمل بين عدد من الشركاء والتكاليف المالية والبيئية المترتبة على التنفيذ. وغالبا ما يبدو أن الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية مؤهلة لتيسر تنفيذ برامج كبرى في مجال إدارة المخزونات والتخلص من الفائض. ويتعيّن عليها أيضا الاضطلاع بدور هام في مجال وضع آليات تبادل المعلومات، عند الاقتضاء، وفي إطار القيود التشريعية الوطنية، لتحسين فرص الوصول إلى المعلومات ولدعم القدرات الوطنية في مجال إدارة المخزونات.

خامسا – التوصيات

٦٥ – يُراد بهذه التوصيات أن تشكّل مجموعة تدابير يعزّز بعضها بعضا، ويمكن تنفيذها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، لمعالجة مسألة تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية.

ألف – على الصعيد الوطني

٦٦ – ينبغي أن تعالج الدول مسائل إدارة المخزونات على نحو شامل وأن تضع أطرا تشريعية وتنظيمية تنظم التخزين السليم والمأمون لمخزونات الذخيرة التقليدية، أو تعزّز الأطر القائمة في هذا الصدد، وذلك حسب اللزوم أو الاقتضاء.

٦٧ – وينبغي أن تعزز الدول دعمها للمشاريع والبرامج الرامية إلى تحسين إدارة المخزونات، وفي هذا الإطار، تدمير الفائض في مخزونات الذخيرة التقليدية ونزع صبغته العسكرية.

٦٨ – وينبغي أن تولي الدول اهتماما خاصا لتحديد مخزونات الذخيرة التقليدية الفائضة أو العتيقة على نحو منتظم وأن تضع هذا الأمر على سلم أولوياتها.

٦٩ – وينبغي أن تضطلع الدول بعمليات تدمير أو تعطيل للذخائر غير المأمونة أو التي يُحتمل ألا تكون مأمونة، أو نزع صبغتها العسكرية، في الوقت المناسب وعلى نحو مأمون وغير مضرٍّ بالبيئة.

باء – على الصعيد الإقليمي

٧٠ – ينبغي للهيئات المتعددة الأطراف وخصوصا المنظمات الإقليمية المعنية أن تعزز تعاونها في مسألة إدارة المخزونات ومسألة تبادل المعلومات والخبرات ذات الصلة، عند الاقتضاء وبما يتماشى والأطر القانونية ذات الصلة في الدول المشاركة.

٧١ – وفي إطار بناء القدرات المستدامة، ينبغي أن تشكل العناصر الرئيسية مثل التثقيف والتدريب مكوّنات أساسية في جميع أنشطة التعاون.

جيم – على الصعيد العالمي

٧٢ – ينبغي أن توضع في إطار الأمم المتحدة وبرعاية مكتب شؤون نزع السلاح، مبادئ توجيهية تقنية لإدارة مخزونات الذخيرة التقليدية، وإتاحتها للدول لتستخدمها على أساس طوعي، وذلك لمساعدتها على تحسين قدرتها على إدارة المخزونات الوطنية ولمنع نمو فوائض الذخيرة التقليدية والتخفيف من الخطر الذي تمثّله على نطاق واسع.

٧٣ – وينبغي تعزيز إدارة موارد المعارف بشأن المسائل التقنية المتصلة بالذخيرة فيما بين وكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية لكفالة أن تُتاح للدول فرص الاطلاع على الخبرات والتوجيهات التقنية المناسبة للتخزين السليم والآمن للذخيرة وللتخلص من فائض المخزونات.

٧٤ – وينبغي أن تشكّل الإدارة السليمة والمأمونة للذخيرة عنصرا أساسيا يؤخذ في الاعتبار عند التخطيط لعمليات حفظ السلام والاضطلاع بها.

سادسا – المسائل الإجرائية

٧٥ – طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٧ من قرارها ٧٢/٦١، إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا من الخبراء الحكوميين، يبدأ أعماله في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٨، للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، وأن يحيل تقرير فريق الخبراء إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها الثالثة والستين.

٧٦ – وبناء عليه، عيّن الأمين العام، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، فريقا من الخبراء الحكوميين من الدول الـ ١٧ التالية: الاتحاد الروسي، ألمانيا، بنغلاديش، بوليفيا، بيرو، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، شيلي، صربيا، الصين، فرنسا، الكاميرون، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، أيرلندا الشمالية، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية. وترد القائمة الكاملة للخبراء الحكوميين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٧٧ - واضطلع فريق الخبراء بأعماله في ثلاث دورات استغرق كل منها أسبوعا واحدا. وعُقدت الدورة الأولى في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وعُقدت الدورتان الثانية والثالثة في نيويورك في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ومن ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وانتخَب الفريق بالإجماع في دورته الأولى مايكل هاسيناو رئيسا له.

٧٨ - وتلقى الفريق مساهمات من عدد من الخبراء المستقلين ومن ممثلين عن منظمات المجتمع المدني المعنية والمنظمات الدولية بشأن مسائل تتصل بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية. وتفاعل الفريق مع أشخاص من جملتهم ممثلين عن شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة، والمنتدى العالمي المعني بمستقبل أنشطة الرماية الرياضية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ولجنة مجلس الأمن بشأن القاعدة وطالبان، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات.

٧٩ - وأحاط الفريق علما بمختلف الوثائق ذات الصلة المتعلقة بإدارة المخزونات والأمن والتخلص من الذخيرة التقليدية، الصادرة عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف، كما أحاط علما بالمواد ذات الصلة الصادرة عن منظمات المجتمع المدني والخبراء المختصين بتكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية. وقد جرت الإشارة إلى هذه الوثائق في الفقرات ذات الصلة في التقرير. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بالصكوك والترتيبات الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة، بما فيها الاتفاقات والمعايير والمبادئ التوجيهية التقنية المتصلة بمسألة تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية.

المرفق الأول

قائمة بالصكوك والترتيبات الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة، بما فيها الاتفاقات والمعايير والمبادئ التوجيهية التقنية المتصلة بمسألة تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

على الصعيد الدولي

اتحاد النقل الجوي الدولي

الأنظمة المتعلقة بالبضائع الخطرة (الطبعة ٤٩) (جنيف، ٢٠٠٨)

منظمة الطيران المدني الدولي

التعليمات التقنية من أجل أمن النقل الجوي للبضائع الخطرة، المرفق ١٨ (الوثيقة ٩٢٨٤) (مونتريال، ٢٠٠٨)

المنظمة البحرية الدولية

المدونة البحرية الدولية للبضائع الخطرة (لندن، ٢٠٠٢)

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

نظام الأمم المتحدة المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (ST/SG/AC.10/30/Rev.2) (جنيف، شباط/فبراير ٢٠٠٧)

قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥٥:

بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة: النظام النموذجي (ST/SG/AC.10/1/Rev.15) (جنيف، حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

على الصعيد الإقليمي

خطة جماعة دول الأنديز لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر ٥٥٢ (كويراما، ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٣)

اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة (أبوجا، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)

الأنظمة المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالسكك الحديدية، الاتفاقية المتعلقة بالنقل الدولي بالسكك الحديدية، التذييل باء، المرفق ١ (١كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)

بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها (نيروبي، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

منشورات حلف شمال الأطلسي المتعلق بتخزين الذخيرة ونقلها (المنشور الأول إلى الرابع) (AASPT 1-4) ودليل حلف شمال الأطلسي لمبادئ السلامة لتخزين الذخيرة العسكرية والمتفجرات ونقلها وتصنيف أخطارها وتحليل الأخطار التي تمثّلها على السلامة (بروكسل، ١٩٩٥-٢٠٠٦)

اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة التي تعتمدها منظمة البلدان الأمريكية، واشنطن العاصمة (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)

وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مخزونات الذخيرة التقليدية (FSC.DOC/1/03) (فيينا، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)

البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١).

المرفق الثاني

قائمة الخبراء الحكوميين المعيّنين من الأمين العام للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

السفير جوزيه أنطونيو بيلينا أسيفيدو
مدير عام العلاقات الدولية
وزارة الدفاع
ليما

كاي تشين (الدورة الثالثة)
مدير
إدارة تحديد الأسلحة ونزع السلاح
وزارة الشؤون الخارجية
بيجين

راسم سيريكوفيك (الدورة الثالثة)
مقدم
وزارة الدفاع
بلغراد

ستيفن كوستنر
نائب المدير
مكتب إزالة الأسلحة والحد منها
وزارة الخارجية
واشنطن العاصمة

أحمد العمري (الدورة الثالثة)
مستشار
البعثة الدائمة للمملكة المغربية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

فرنسيس غارسيا أيلون (الدورة الأولى)
عقيد في مديرية الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة
ممثل نائب وزير الدفاع الوطني
وزارة الدفاع الوطني
لا باز

غونزالو فريدي غوزمان أرانيبار (الدورتان الثانية والثالثة)
عقيد في مديرية الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة
ممثل وزارة الدفاع الوطني
وزارة الدفاع الوطني
لا باز

مايكل هاسيناو
نائب الرئيس
شعبة تحديد الأسلحة التقليدية
وزارة الخارجية الاتحادية
برلين

باسكال جانموجين
مقدم
الأركان العامة
وحدة التحقق الفرنسية
وزارة الدفاع
باريس

يونغ كانغ (الدورة الثانية)
مستشار
نزع السلاح وعدم الانتشار
البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

يونغ هو كيم
مستشار
البعثة الدائمة لجمهورية كوريا
لدى الأمم المتحدة
جنيف

السفير ألفريدو لابيف (الدورتان الثانية والثالثة)
نائب الممثل الدائم
البعثة الدائمة لشيلي
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيتر ليتافرين
نائب المدير
إدارة الأمن ونزع السلاح
وزارة الشؤون الخارجية
موسكو

شينكون ما (الدورة الأولى)
مدير الشعبة
إدارة تحديد الأسلحة ونزع السلاح
وزارة الشؤون الخارجية
بيجين

أود بيرنير مالمي
مستشار (مستشار لشؤون الشرطة)
البعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة
نيويورك

مسعود بن مؤمن
مدير عام (الأمم المتحدة)
وزارة الشؤون الخارجية
داكا

فرديناند نغوه نغوه (الدورتان الأولى والثالثة)
وزير ومستشار
البعثة الدائمة للكاميرون لدى الأمم المتحدة
نيويورك

غاي بولارد (الدورة الأولى)
سكرتير ثان
البعثة الدائمة للمملكة المتحدة إلى مؤتمر نزع السلاح
جنيف

رشيد سمريس (الدورتان الأولى والثانية)
مقدم
القوات الملكية المسلحة/شعبة الذخائر
وزارة الدفاع الوطني
الرباط

جوزف فيتك
موظف معني بشؤون نزع السلاح
وزارة الشؤون الخارجية
براغ

روب وينسلي
نائب المدير
الأسلحة التقليدية
إدارة الشؤون الخارجية
بريتوريا

أندرو وود
رئيس سياسات مراقبة التصدير ومكافحة الانتشار وتحديد الأسلحة
وزارة الدفاع
لندن

المرفق الثالث

قائمة بتقنيات نزع الصبغة العسكرية للذخيرة[أ]

العملية	الملاحظات	التكنولوجيا	المزايا	العيوب
		عمليات المعالجة الأولية		
التفكيك اليدوي	استخدام الموارد البشرية للقيام بشكل مادي بتفكيك الذخيرة يدوياً باستخدام أدوات يدوية بسيطة	▪ لا يوجد	▪ استثمار رأسمالي منخفض	▪ تنطوي على استخدام كثيف لليد العاملة ▪ معدلات إنتاج منخفضة
التفكيك الميكانيكي	استخدام نظم يجري تشغيلها ميكانيكياً لتفكيك الذخيرة. ويبين في الجدول بعض التكنولوجيات المتاحة، ولكن النظم غالباً ما تُصمّم خصيصاً بحيث يعالج كل منها نوعاً معيّناً من الذخيرة	▪ تفكيك الأجزاء ▪ نزع الصمّامات ▪ نزع المفجّر	▪ معدلات إنتاج مرتفعة ▪ احتياجات منخفضة من الموظفين	▪ استثمار رأسمالي متوسط
التفكيك الآلي	نظام تفكيك آلي بالكامل؛ ويمكن لهذا النظام تحقيق كفاءة من الناحية الاقتصادية فقط إذا استُخدم في دورات الإنتاج الكبيرة جدا نظراً لتكاليف بدء العمل المرتفعة	▪ يعتمد على الذخيرة	▪ معدلات إنتاج مرتفعة ▪ احتياجات منخفضة من الموظفين	▪ استثمار رأسمالي كبير ▪ مدى الموثوقية
التحطيم الميكانيكي	تقوم هذه العملية بشكل رئيسي على استخدام التقنيات اللازمة لكشف العبوات المنفجرة في الذخيرة قبل مرحلة التدمير	▪ المنشار الشريطي ▪ المقصلة ▪ مطحنة ▪ كسّارة صخور ▪ مِثْقَب	▪ احتياجات منخفضة من الموظفين ▪ معدلات إنتاج متوسطة ▪ لا تخلّف هذه المرحلة من دورة نزع الصبغة العسكرية نفايات ثانوية	▪ خطر وقوع انفجار يهدد السلامة في مرحلة البدء ▪ استثمار رأسمالي متوسط ▪ يلزم مجموعة واسعة النطاق من المعدات لتعطيل جميع أنواع الذخائر

(أ) يجري تطوير تكنولوجيات أخرى مثل الأكسدة عن طريق الأملاح المائعة والتحلل الحيوي وما إلى ذلك، لكن مرافق الإنتاج محدودة للغاية ولا يزال يتعيّن إثبات نجاح هذه التكنولوجيات على الصعيد العالمي.

العملية	الملاحظات	التكنولوجيا	المزايا	العيوب
		عمليات المعالجة الأولية		
الكسر بالتبريد	▪ تُستخدم هذه العملية لتفكيك الذخيرة إلى أجزاء صغيرة الحجم بما يكفي لمعالجتها باستخدام تقنية التدمير بالحرق. ويغيّر النيتروجين السائل الخواص الميكانيكية لغلاف الذخيرة فيجعله أكثر هشاشة عن طريق تبريده ليبلغ ١٣٠ درجة مئوية تحت الصفر. ويمكن عندها تكسير الذخيرة بسهولة باستخدام تقنيات القصّ أو الضغط	▪ التبريد بالنيتروجين السائل	▪ تقنية غير مضرة بالبيئة ▪ معدلات إنتاج مرتفعة ▪ يمكن استخدامها لجميع أنواع الذخيرة تقريبا ▪ استثمار رأسمالي قليل للمعدات ▪ لا تخلّف هذه المرحلة من دورة نزع الصبغة العسكرية نفايات ثانوية	▪ تتطلب مساحة واسعة لعمليات المعالجة ▪ تكاليف النيتروجين السائل ▪ مشاكل تتعلق بصحة الموظفين وسلامتهم ▪ عدم إمكانية التنبؤ بنتائج القوى اللازمة لإجراء عملية الكسر
القطع بالماء المضغوط الممزوج بالمواد الكاشطة	▪ استخدام المياه والمواد الكاشطة تحت ضغط يتراوح بين ٢٤٠ و ٠٠٠ ١ بار لفتح الذخيرة بواسطة عملية حتّ	▪ يوجد نوعان من النظم: نظام مزج المواد الكاشطة بالمياه بينما هي تتحرك بفعل الضغط، ونظام حقن المواد الكاشطة مباشرة في المياه قبل دفع المزيج لاستخدامه في القطع ▪ ويختلف هذان النظامان من حيث الطريقة التي تُمزج فيها المواد الكاشطة مع المياه ومن حيث تعلق جسيمات المواد الكاشطة في المياه	▪ احتياجات منخفضة من الموظفين ▪ يمكن استخدامها لجميع أنواع الذخيرة تقريبا ▪ السلامة	▪ استثمار رأسمالي كبير ▪ يلزم نظم ترشيح معقدة لمياه النفايات ▪ حساسية الحبيبات المعلقة بعد عملية القطع
		عمليات التدمير		
نزع المتفجرات	▪	▪ استخدام البخار الساخن للفصل بالصهر ▪ استخدام الموجات المتناهية القصر للفصل بالصهر	▪ البساطة ▪ الكفاءة ▪ تخلّف القليل من النفايات الثانوية	▪ استثمار رأسمالي قليل ▪ يقتصر استخدامها على بعض الأنواع المتفجرة ▪ استثمار رأسمالي كبير ▪ تكنولوجيا تشهد تطورا

	عمليات التدمير			
الحرق	▪ يتألف الفرن من أربعة أضلاع طول كل منها ١,٦ متر، ومن أربعة أنابيب يبلغ المحيط الخارجي لكل منها متراً واحداً، مثبت بعضها ببعض بمسامير ملولبة. وتصميم جدران الفرن السميكة التي يتراوح سمكها بين ٦ و ٨ سنتم بحيث تحتمل التفجيرات الصغيرة. ويحتوي الفرن على درجات لولبية داخلية تحرّك النفايات بشكل لولبي عبر الأنابيب بينما الفرن يدور	▪ الفرن الدوار	▪ الكفاءة ▪ احتياجات منخفضة من الموظفين ▪ معدلات إنتاج مرتفعة	▪ يقتصر استخدامها على الذخيرة والحشوات الدافعة والمركبات المنفجرة الصغيرة العيار ▪ يلزم الكثير من المعالجة الأولية للذخيرة الكبيرة العيار ▪ يمكن لمخلفات الرصاص الناجمة عن ذخيرة الأسلحة الصغيرة وللنفايات التي تخلفها المركبات المتفجرة أن تتسبب في مشاكل بيئية كبيرة
الحرق	▪ تُستخدم هذه التقنية لتدمير كميات صغيرة من المتفجرات أو المخلّفات المنفجرة المتبقية بعد تقنيات المعالجة الأولية القائمة على تدفق الماء. ويمكن أن تُستخدم أيضا لتدمير مواد الحشو وغيرها من المواد الملوثة بالمتفجرات	▪ الفرن ذو القعر المتحرك (سُمي كذلك نظراً لاستخدام عربة صغيرة تسير على سكة حديد تنقل المواد إلى الفرن)	▪ مثالي للمخلفات المنفجرة ▪ احتياجات منخفضة من الموظفين	▪ استثمار رأسمالي متوسط ▪ لا يستطيع تدمير معظم أنواع الذخيرة ▪ هو نظام يدعم التدمير وليس نظاماً قائماً بحد ذاته
	▪ الفرن الثابت ذو الحرارة المرتفعة	▪ موقد الفرن	▪ احتياجات منخفضة من الموظفين ▪ معدلات إنتاج متوسطة	▪ يمكن استخدامه لأنواع محدودة من الذخيرة
	▪ تُستخدم البلازما المشتعلة التي تتراوح حرارتها بين ٤٠٠٠ و ٧٠٠٠ درجة مئوية لتسخين حاوية تصبّ فيها النفايات. والبلازما غاز متأيّن ذو درجة حرارة شديدة الارتفاع يُستخدم لبدء عملية تحلّل كيميائي سريع بواسطة هذه الحرارة الشديدة الارتفاع. وفي إطار الاستخدام الحالي لهذه التقنية، تُصبّ المواد في الحاوية على شكل ملاط، لكن الأبحاث مستمرة للتوصل إلى طريقة تمكّن من تدمير الذخائر بأكملها	▪ فرن قوس البلازما	▪ احتياجات منخفضة من الموظفين ▪ معدلات إنتاج مرتفعة	▪ استثمار رأسمالي كبير ▪ يحتاج الكثير من الطاقة ▪ تكنولوجيا تشهد تطوراً ▪ لا تزال هذه التقنية تحتاج إلى معالجة أولية

		عمليات التدمير		
التفجير المحصور	▪ تُدمّر الذخائر والمتفجرات بتفجيرها في حجرة مغلقة؛ ثم تُعالج الغازات الناشئة عن هذه العملية بواسطة نظام شامل لمكافحة التلوث	▪ تتوافر حالياً حجرات تتسع لما يصل إلى ٢٠ كيلوغراماً؛ وتوجد حجرات أكبر ولكنها ثقيلة ومكلفة	▪ متطلبات محدودة من حيث المعالجة الأولية ▪ قادرة على التعامل مع العديد من أنواع الذخائر ▪ معدلات إنتاج متوسطة ▪	▪ احتياجات متوسطة من الموظفين ▪ متطلبات كبيرة من حيث المتفجرات التي يتعيّن تدميرها ▪ استثمار رأسمالي متوسط ▪ سعة محدودة للمواد المنفجرة
		نظم مكافحة التلوث[ب]		
تدمير المركبات العضوية المتطايرة	تقوم هذه التقنية على أكسدة المركبات العضوية والرماد والشظايا المعدنية العالقة. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أن تتم عملية التدمير على درجة حرارة تتجاوز ٨٥٠ درجة مئوية وأن تستغرق أكثر من ثانيتين لتدمير المركبات العضوية المتطايرة؛ ثم تحترق هذه المركبات وتتحول إلى ثاني أكسيد الكربون وماء وغاز حمضي. وتدمر جميع الجسيمات العضوية.	▪ حرّاق لاحق	▪ تكنولوجيا مثبتة ▪ احتياجات منخفضة جداً من الموظفين	▪ احتياجات مرتفعة من الوقود
التعطيل بالغازات الحمضية	تنتج هذه التقنية جوامد سليمة وخاملة مثل كلوريد الصوديوم (ملح الطعام) وكبريتات الصوديوم ونيترات الصوديوم ليتم التخلص منها	▪ إضافة بيكربونات الصوديوم	▪ تعمل في درجات حرارة واسعة النطاق ▪ تنتج فضلات جامدة سليمة وخاملة ▪ تتفاعل جيداً مع أكسيدات النيتروجين ▪ متوافرة بالفعل	▪ تقتضي إمدادات كبيرة
نزع الجسيمات	تستخدم حجرة المرشحات الكيسية أكياساً كبيرة مصنوعة من نسيج مقاوم للحرارة لترشيح الجسيمات	▪ حجرة المرشحات الكيسية	▪ تكنولوجيا بسيطة ورخيصة الثمن	▪ خطر وقوع حرائق في حجرات المرشحات الكيسية ▪ مدى فعالية الترشيح ▪ استثمار رأسمالي متوسط

(ب) يتطلب نظام مكافحة التلوث المستوفي لحدود الانبعاثات البيئية التي حددها الاتحاد الأوروبي خليطا من التكنولوجيات المبينة.

	يعتبر الترشيح الخزفي الجاف حالياً أحد نظم الترشيح الأكثر كفاءة من بين النظم المتاحة حالياً، وهذه التقنية قادرة على إزالة الجسيمات التي يصل حجمها إلى ميكرون واحد	▪ الترشيح الخزفي الجاف	▪ تقنية مقاومة للحرائق ▪ ترشّح جسيمات يصل حجمها إلى ميكرون واحد ▪ تدعم طبقة من المواد الماصة لتحسين امتزاز الغاز	▪ استثمار رأسمالي متوسط
		▪ ترشيح السوائل	▪ فعالية الترشيح	▪ استثمار رأسمالي كبير ▪ تتطلب النفايات السائلة المزيد من المعالجة
		▪ **عمليات معالجة الخردة**		
معالجة الخردة		▪ كسارة ▪ آلة تمزيق ▪ جهاز مدمج/جهاز تكسير		▪ تعتمد احتياجات النظام على النفايات التي تخلّفها عمليات التدمير ▪ هناك العديد من النظم المتاحة